مرحلة البداية
١٩١٠ - ١٩٥١

فى مطلع القرن العشرين، لم تكن هناك آفاق جديدة للبترول بعد فى مصر، وفى عام ١٩٠٥، وبظهور التقرير الذى وضع عن صناعة التعدين بمعرفة مفتش المناجم بالحكومة المصرية السيد (جون ويلن)[١]، والبدء فى تطبيق التشريع الجديد للتعدين عام ١٩٠٦[٢]، فقد بدأ عهد جديد للحفر فى جمسة مما أسفر عن نجاح أول كشف تجارى للبترول فى مصر عام ١٩٠٩ وكانت تلك هى البداية.

قصة البئر الأولى المنتجة بالبلاد

(اكتشاف عام ١٩٠٩)

فقد حصلت شركة (EGYPTIAN OIL TRUST)[٣] على امتياز (منطقة جمسة) بتنازل الشركة المصرية للبترول لها عام ١٩٠٧، وقد قامت الشركة بعمل مسح للمنطقة قبل بدء العمليات بواسطة المهندس الاستشارى (D. A. Sutherland) الذى حدد لها عدة مواقع للحفر، وأسرعت الشركة بشحن معدات الحفر[٤] اللازمة لها من إنجلترا،

---

(١) ملحق الوثائق مرفق رقم (١).

(٢) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٣) تكونت شركة (EGYPTIAN OIL TRUST) فى لندن فى يوليو ١٩٠٧ على يد المؤسسين (Misers Light & Foltom) وبهدف العمل فى مصر بالحصول على الامتيازات للبحث عن البترول والقيام بعمليات التنقيب، والحفر، والتنمية، والتكرير، والتخزين، والإمداد، والتسويق، والتجارة فى البترول ومنتجاته، وذلك برأس مال قدره(١٠٠ألف جنيه إسترلينى)تم تجنيب نصفها كرأس مال للتشغيل، وبقيمة للسهم واحد جنيه إسترلينى، وقد تمكنت من الحصول على منطقة امتياز تغطى١٠٠ميل مربع وذلك فى غرب البحر الأحمر حيث يغطى جزء منها أيضا المياه فى خليج السويس ويضم جمسة.

(٤) معظم أعمال الاستكشاف التى كانت تتم خلال الفترة ١٨٨٤ - ١٩١٠ على المستوى العالمى، وفقا لما كان يطلق عليه (SHALLOW CABLE TOOL DRILLING).

وبدأت أعمال الحفر فى أول يناير ١٩٠٨ تحت إشراف المهندس جوش (J. Josh) مدير الموقع.

وقد يكون من المفيد أن نستعرض هنا تفاصيل قصة حفر البئر الأول المنتجة فى بلدنا العزيز مصر، ليس فقط من أنها تستأهل التسجيل كوضع تاريخى. ولكنها على الجانب الآخر تعكس - بصورة ما - مدى التقدم فى عمليات الحفر والرؤى التى كان يتعامل بها المتخصصون فى تلك الحقبة من الزمن.

فقد ظهرت أول شواهد لوجود البترول - خلال أعمال الحفر فى هذا البئر الأول - عند العمق ١٣٧ قدم. ثم تم العثور على طبقة مشبعة بالبترول تمتد من العمق ٤٠٠قدم وحتى ١٢٩٠ قدم (وهو العمق الذى وصل إليه الحفر)، وقد تعطل العمل لمدة ثلاثة شهور نتيجة لفقد بعض المعدات. وواجهت البئر متاعب عديدة لوجود المياه. وقد أمكن التغلب على ذلك عند العمق ١٢٦٠ قدم بعد عمليات التغليف. وتم استكمال الحفر ثلاثين قدمًا أخرى بعد هذا العمق، حيث اكتملت البئر فى مارس ١٩٠٩ بعمق ١٢٩٠قدما.

هذا وقد نشرت مجلة "Petroleum Review" العالمية فى عددها الصادر فى ٢٤ إبريل عام١٩٠٩ ،تحقيقًا صحفيًا عن اكتشاف أول بئر منتجة فى مصر.والنجاح الذى حققته شركة "Egyptian Oil Turust" على ساحل البحر الأحمر حيث أشارت إلى أن الفضل فى اختيار هذا الموقع بعد عمل مسح له - يرجع للمهندس الاستشارى والمدير العام للشركة (MR. D. A. Sutherland)، وأن البئر رقم(١)التى اكتشف بها «سثرلاند» البترول تقع -كما سبق لنا الإشارة إليه بين البئر التى حفرها سيئ الحظ مسيو دى باى "De Bay"، وتلك التى حفرها "Tweddle"، وأنه فى اعتقاد «سثرلاند» أن الاثنين قد فشلا لعدم الوصول بالحفر إلى العمق الكافى من ناحية وكذلك الافتقار إلى تواجد صمامات منع تدفق المياه (no proper water shutt - off)، وأنه فى الاجتماع السنوى الثانى للشركة بلندن فى ذلك العام تم عرض نتائج البئر الأول التى أعطت كميات كبيرة من البترول على عمق ١٢٨٧ قدم فى طبقة الحجر الجيرى المسامى "in porous dolomitic limestone" وأن البئر كانت ناجحة جدًا حيث وصفت بأنها متدفقة "The Well Was a "Gusher"، وتنتج بمعدل ٢برميل فى الدقيقة، وأن السيد توماس كارتر سكرتير الشركة أعلن أن نتائج تحليل

البترول المنتج يضارع أجود أنواع بترول «أوهايو» بما يعنى أنه يعتبر من أفضل أنواع البترول المنتجة فى العالم.

وتوضح (الوثيقة المرفقة) صورة للتحقيق المصور الذى ورد بالمجلة العلمية المشار إليها الصادرة فى(٢٤إبريل١٩٠٩)مدى النجاح الذى تم الإعلان عنه فى حينه بشأن هذا الاكتشاف، مصحوبًا ببعض من الصور الإيضاحية للحفار بموقع البئر المكتشفة، وقد ورد بها نصا :

«أن أفضل طريقة لرواية قصة البئر هى نشر البرقيات التى وصلت إلى مكتب شركة (Egyptian Oil Trust LTD.) والتى سمح لنا السيد كارتر سكرتير الشركة بنشرها وهى كما يلى» :

□ البئر رقم (١) ١٢٩٠ قدم، لا يوجد تغيير فى الطبقات (No Change In Strata)، البئر فى حالة جيدة وخالية تماما من المياه التى كانت تتدفق فوق جهاز الحفر، الإنتاج الحالى ١٠طن/يوم. هناك صعوبة فى عمليات الحفر، غاز مستمر، تم تثبيت الصمامات، كل شىء معد للتدفق الكبير، الغلاية رقم ١ تعمل بحالة جيدة، وقود سائل، تجهيز الباقى بالطريقة نفسها، بئر رقم (٣) ضحلة ٣٢٨ قدم - حجر جيرى كسابقه.

□ البئر رقم ١ منذ آخر برقية، ارتفع الإنتاج إلى حوالى ٥٠طن/اليوم، خالية من المياه، سأرسل لكم صورا من عمليات لتدفق البترول، **تم إغلاق البئر**، فى انتظار التعليمات، بئر رقم(٣) ضحلة ٣٧٠ قدم، توجد شواهد بترولية.

«واستطردت المجلة فى تحقيقها لتوضح أنه قد تم الآن تغطية البئر (Capped)، وأنه يجرى حاليًا عمل الترتيبات لإقامة مستودعات التخزين للبترول، وأنه كما يتضح من الصور المنشورة، تقوم الشركة حاليًا بحفر بئرين آخريين إحداهما بلغ عمقها ٣٧٠ قدما وتظهر به مؤشرات ناجحة تعد أكثر نجاحًا من البئر رقم (١)، وبالنسبة للبئر رقم (٢) فيعتبر الحفر قد

IMPORTANT STRIKE OF OIL IN EGYPT.

Successful Operations of the Egyptian Oil Trust.

A most important strike of oil has recently been made by the Egyptian Oil Trust, Ltd., in one of its wells upon the coast of the Red Sea.

The company, which was formed in June, 1907, has a capital of £100,000, half of which amount was placed

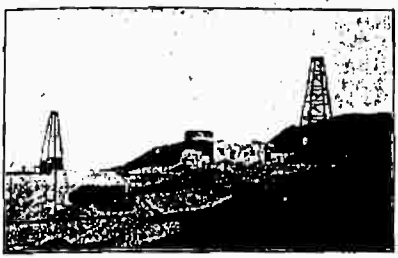

On the Property of the Egyptian Oil Trust, Ltd.

aside for working capital. The company's concessions embrace a territory covering 100 square miles, lying immediately west of the Red Sea at its most northern point, and run for miles along the waters of the Gulf of Suez.

The territory was surveyed by the company's consulting engineer and general manager—Mr. D. A. Sutherland—prior to the commencement of operations, and sites for several borings were mapped out. The necessary machinery was dispatched from England as quickly as possible, and, under the supervision of Mr. J. Jorb, the company's manager on the spot, boring operations were commenced on January 1st last year. For a time drilling was confined to the well which has now been successfully brought in, and the first indications of oil were encountered at a depth of 133 feet, while from a depth of 300 feet to the depth at which the well was brought in—1,290 feet—strata saturated with oil were met pretty constantly. A three months' delay was caused owing to the boring of the tools. The water trouble was considerable, but this was overcome at a depth of [illegible] feet at which the casing was set, drilling being continued another 30 feet below this point.

The actual bringing in of the well is best told by considering the cables which have been received at the offices of the Egyptian Oil Trust, Ltd., and which we are allowed to publish by the courtesy of the company's secretary, Mr. Carter.

The cables are as under:—

"Well No. 1, 1,290 feet.—No change in strata. Well in good condition, perfectly free of water. Flowed [illegible] above top of derrick. Estimated present production, 10 tons per day. Drilling difficult. Continuous gas; several men overcome. Gate valve fixed; everything ready for big flow. No. 1 boiler working well, liquid fuel; fitting others for the same. No. 3, shallow well, 328 feet. Gypsum as before."

"Well No. 1.—Since telegraphing supply increased to 50 tons a day estimated; free of water. Am forwarding you photographs of flow. Well closed. Writing fully. Await instructions. No. 3, shallow well, 370 feet; clay; show of oil."

The well is now capped and arrangements are being made for the erection of suitable reservoirs for the storage of the oil. As will be seen from the photographs here reproduced, the company is drilling two other wells, one of these being at present down to a depth of 370 feet, and here the indications are even more favourable than was the case in well No. 1. Upon well No. 3, boring has only practically started.

It is of interest to recall the fact that exploitation for oil has been carried on for several years in a somewhat haphazard manner in Egypt by numerous people. The recently successful boring has been sunk in the neighbourhood of old wells, these latter having failed to produce oil owing, in the opinion of Mr. D. A. Sutherland, to there being an absence of a proper water shut-off, combined with the fact that they were not drilled to a sufficient depth. Prior to boring being commenced upon their wells, the Egyptian Oil Trust took great trouble and pains to see that the old wells were properly cemented, minimising therefore as much as possible the water trouble.

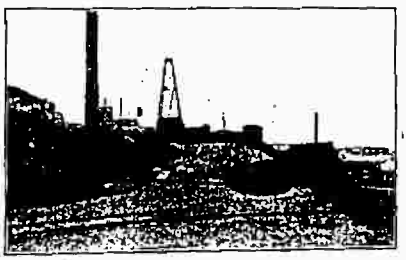

The Successful Well, shewing its Close Proximity to the Sea—on the Right.

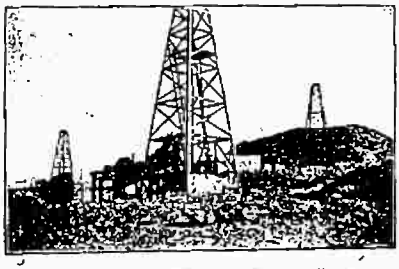

The Latest Photograph of the Company's Well.

The importance of the present discovery cannot be over-estimated, for the new field is upon the chief waterway of the world, and, therefore, from a naval point of view, is in a unique strategic position.

We hope in our next issue to publish a photograph taken after the well had been brought in.

بدأ لتوه ..... وأن الحقل الجديد لا يمكن التقليل من أهمية اكتشافه لوقوعه على الممر الملاحى الرئيسى فى العالم، فمن الناحية البحرية فهو يتمتع بموقع استراتيجى فريد».

هذا وقد بدأ الإنتاج من حقل جمسة عام ١٩١٠ بعد أن اشترت شركة بترول البحر الأحمر "The Red Sea Oil Fields Ltd" [1] حقوق شركة «ترست» "Egyptian Oil Trust Ltd" ثم آلت إلى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية[2] "Anglo Egyptian Oil Fields" فى عام ١٩١١، وتوالى بعد ذلك حفر ٢٣ بئرًا فى جمسة وظلت تلك المنطقة لعدة سنوات هى المصدر الوحيد لإنتاج البترول فى مصر، لكن الإنتاج بدأ فى الهبوط تدريجيًّا حتى توقف فى عام ١٩٢٧.

بلغت هذه الحقبة المدهشة من تاريخ صناعة البترول المصرية ذروتها بحلول ربيع عام ١٩١٢، ونشرت مجلة (Petroleum Review) فى عدد ٩ مارس ١٩١٢.

ما جاء نصه :

«يمكننا القول إن العصر التجارى لتنمية موارد البترول فى مصر قد بدأ، فقد علمنا أن شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية قد وصلت إليها معلومات تفيد أن أول ناقلة تقل على

---

(١) تكونت شركة بترول البحر الأحمر "RED SEA OIL FIELDS LTD" فى يناير ١٩٠٩ من شركتى ترست وسينديكات، وبسبب نقص التمويل فقد عرضا على شركة الأنجلو ساكسون "ANGLO SAXON'S" التى تكونت عام ١٩٠٧ من شركتى "ROYAL DUTCH" وشل، وذلك للمساهمة فى رأس المال، حيث تم الاتفاق على تكوين شركة برأس مال قدره (٨٠٠ ألف جنيه إسترلينى)، عرض منها للاكتتاب العام أسهم قيمتها (مائتا ألف جنيه إسترلينى) عن طريق «الأنجلو ساكسون» والباقى عن طريق «ترست». ثم تأجل تكوين هذه الشركة. طبقًا لما ارتأته مجموعة شل آنذاك بسبب ظهور المياه فى البئر المنتجة وأعلنت أنها لا تريد إقحام الجمهور فى مغامرة قد يخسر فيها أمواله.

(٢) تكونت شركة جديدة باسم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى عام ١٩١١ فقد قامت مجموعة شل – رغم إعلانها السابق – بالاتفاق مع شركة البحر الأحمر على تكوين الشركة الجديدة برأس مال (٦٧٦ ألف جنيه إسترلينى) حيث اكتتبت فيه بمقدار الثلث شاملاً ما كان مقررًا أن يكتتب فيه الجمهور عن طريقها.

متنها ٣٠٠٠ طن من بترول جمسة قد غادرت مصر إلى الشرق الأقصى».

وفى رأينا أنه لم تكن لحقل جمسة أهمية كبيرة، **فهى أهمية تاريخية أكثر منها مادية** فقد شهدت تلك المنطقة مولد صناعة البترول فى مصر، ولكن كشف هذا الحقل والتوفيق فى استغلاله، كان فى حد ذاته حافزًا على القيام بمحاولات جادة، لاستكشاف مناطق أخرى فى الصحارى المصرية، وهو الاهتمام الذى أظهرته فى ذلك الوقت مجموعة شركات شل الهولندية البريطانية[1]، التى يبدو أنها تفهمت تمامًا الوضع الاستراتيجى للمنطقة بل ولصحارى مصر الواعدة، فى إطار الأوضاع العالمية السائدة بل والمحلية القائمة آنذاك أيضًا، فجسدت عاجل التواجد فى احتواء ما هو قائم من شركات متعثرة فى التمويل، ممثلا فى إقامة شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، فى انطلاقة قوية-وذات بصيرة واعية- فقد سارعت فور انتظام الإنتاج على النطاق التجارى من جمسة فى عام ١٩١٢، بالبدء فى إقامة معمل لتكرير البترول فى السويس حيث تم تشغيله فى عام ١٩١٣ بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويًا، الذى ظهر دوره الهام بوضعه الاستراتيجى المميز بل الحيوى لعمليات الإمداد والتموين بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨).

هذا وقد انفردت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بكامل النشاط البترولى لعقد طويل بلغ أكثر من ربع قرن، حيث لم تدخل الشركات الأمريكية مصر إلا فى عام ١٩٣٨، وساعد على ذلك سرعة اكتشاف الشركة لحقل الغردقة عام ١٩١٤، والنجاح الذى لازمها فى اكتشاف حقل غارب عام ١٩٣٨، واستمرت شركة شل وآبار الزيوت الإنجليزية ولمدة تزيد عن خمسين عامًا تعمل فى مجال البحث والإنتاج والتكرير والتسويق والنقل إلى الستينات.

---

(١) هى فى الأصل شركة إنجليزية هولندية بدأت فى التعامل فى الأصداف والحيوانات البحرية، وتدين فى نموها إلى السير «هنرى ديترنج» وهو من أصل هولندى تجنس بالجنسية البريطانية، وهى الشركة الأجنبية الوحيدة التى تمكنت من أن تعمل على أرض الولايات المتحدة، وكانت «شل كاريبيان» تمتلك ٦٥٪ من فرعها الأمريكى (٦٠٪ للهولنديين، ٤٠٪ للإنجليز) حيث كان لها اهتمام كبير بالإنتاج ومعامل للتكرير متعددة فى هيوستن، وودريفر قرب سان لويس يديرها أنجليز وهولنديون وسويسريون، وألمان كوضع تنافسى شديد آنذاك مع شركة ستاندرد أويل القديمة التى انحلت عام ١٩١١ وآلت إلى الوريثة الأساسية وهى شركة ستاندرد أويل نيوجيرسى (كبرى العمالقة).

ولعل أهم ما كسبناه خلال هذه المرحلة هو إعداد جيل كامل من العمالة المدربة والمتخصصة والكوادر الفنية جاءت كركيزة قادرة على تحمل مسئولياتها وفى أجيال أخرى متواصلة. وقد كان هناك اهتمام مبكر أيضا من الحكومة بشأن استخدام المهندسين المصريين لشركات البترول الكبرى فى مصر، والبدء فى استكمال المناهج بتدريس هندسة صناعة البترول[1].

هذا ويستحق الأمر منا أن نتناول بالعرض والتحليل لكامل الشركات التى عملت فى مصر فى مجال البحث والاستكشاف خلال فترة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١) فيما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو المباركة، وهو ما سنتناوله فى موضع لاحق آخر من هذا الكتاب. ولكننا لا نخفى اهتمامنا فى أن نستعرض أولاً ما أثمرت عنه جهود البحث والاستكشاف وما أسفرت عنه من حقول مكتشفة. ليس فقط بهدف التقييم للمرحلة، ولكننا فى حقيقة الأمر نرى أنها فرصة مناسبة تستحق التسجيل لحقبة تاريخية هامة فى صناعة البترول المصرية. حيث تفتقر سجلاتنا ومكتبتنا العربية إلى تحقيق ما جاء بها، وقد قمنا بإفراد تسجيل كامل لها[2]، نأخذ عنه هنا. وبالاستطراد المحدود، وبالقدر المستطاع أيضًا، ما يهم القارئ والمتخصص من وجهة نظرنا، وتجدر الإشارة إلى أن فترة البداية التى نعرضها فى هذا الجزء من الكتاب والتى تغطى المرحلة التاريخية للسنوات (١٩١٠-١٩٥١) تحددت بدءًا من تاريخ أول بئر منتجة فى البلاد عام ١٩١٠، إلا أننا عند عرضنا لنشاط الحفر الاستكشافى - لزوم التسجيل - سنأخذ فى الاعتبار النشاط السابق الذى تم بحفر البئر الأول «دى باى رقم ١» فى عام ١٨٨٦.

---

(١) فقد نشرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٤/ ١٠/ ١٩٣٩ (.. أن سابا حبشى باشا وزير التجارة والصناعة قد اتصل بشركات البترول الكبرى فى مصر فى موضوع البدء باستخدام المهندسين المصريين الذين تخرجوا من كلية الهندسة ذلك العام ويبلغ عددهم حوالى ٥٠، وأبلغ لكلية الهندسة نتيجة مسعاه إزاء هذا، وأن تعد لهؤلاء المهندسين دراسات خارج جدول الحصص تبدأ بعد انتهاء اليوم الدراسى. ويحضرها طلبة البكالوريوس على أن تكون خاصة بهندسة صناعة البترول وبعض فروع الهندسة الحديثة المتصلة بالصناعات وستفتح هذه الدراسات الثلاثاء القادم..).

(٢) سيتم إصدار تسجيل كامل فى مرجع لكافة أعمال الحفر الاستكشافى ونشاط الإنتاج والاحتياطى فى مصر للحقبة ١٨٨٦ - ١٩٩٧ بإذن الله.

نشاط الحفر الاستكشافى

١٨٨٦ - ١٩٥١

خضعت هذه الفترة بكاملها فى منح التراخيص والامتيازات للبحث والاستكشاف لنظام الإتاوة والإيجار والضرائب - كما سبق لنا تناوله تفصيلاً[١] - وبصدور قانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الذى نص فيه على اعتبار جميع الخامات المعدنية ملكًا للدولة، وقضى أن تكون تراخيص البحث محددة بقوانين، وأن تكون تراخيص الاستغلال عن طريق شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس، فقد امتنعت الشركات الأجنبية التى كانت تعمل فى مصر عن أعمال البحث وبإيعاز من شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية التى أوقفت قبل نهاية عام ١٩٥٠ نشاط عمليات الحفر والاستكشاف حتى عام ١٩٥٤[٢]، وخلال هذه الفترة التى شغلت من تاريخ مصر ٦٥ عامًا، ومنذ حفر دى باى "De Bay" بتكليف من الحكومة المصرية فى عام ١٨٨٦ أول بئر[٣] فى جمسة (بالضفة الغربية على ساحل البحر الأحمر) باستخدام جهاز الحفر الميكانيكى الذى يعمل بقوة البخار، وتم العثور على البترول عند عمق ١٤٤ قدمًا فى طبقة الميوسين (In The Miocene) وإن كانت لم تحقق إنتاجًا تجاريًا، ولقد حققت شركة «ترست» النجاح فى اكتشاف أول بئر[٤] منتجة بالبلاد فى عام ١٩٠٩ بذات الموقع فى جمسة عند عمق ١٢٩٠ قدما (Miocene Discovery)، كما قامت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بالاشتراك مع شركة «سوكونى فاكوم» بحفر البئر[٥] رقم (١٣٢) فى سيناء فى بداية عام ١٩٥٠ التى أعطت شواهد غازية فى العصر الكريتاسى (In The Cretaceous) شواهد بترولية فى العصر الأيوسينى (In The Eocene) عند عمق ٥٢٩٢ قدمًا، وغير مشجعة للإنتاج، ويمكن إيجاز نتائج العمليات كالآتى:-

---

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) وذلك حتى تم التعديل بصدور قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣.

(٣) البئر رقم (١) (Gemsa D- 1)، وقد سبق لـ (دى باى) حفر أربعة آبار فى جمسة فى نوفمبر ١٨٨٥ بالطريقة اليدوية ولم تسفر عن شىء.

(٤) البئر رقم ١٣ (Gemsa N- 1).

(٥) البئر رقم ١٣٢ (NEB WI - 7).

المستعرض لأعمال الحفر الاستكشافى فى خلال هذه الفترة (٦٥ عاما) يجدها تتركز فى الصحراء الشرقية وسيناء وأنها أسفرت عن نسبة نجاح ٨٪ فقط.

عدد الآبار : ١٣٢ بئرًا

الاكتشافات : فى ١١ بئرا (أى بتحقيق نسبة نجاح ٨٪) منها بالصحراء الشرقية ٥ آبار، وسيناء ٦ آبار فقط.

الأقدام المحفورة : ٤٢٤١٥٣ قدم ٨٢٪ منها بالصحراء الشرقية وسيناء.

الطبقات المنتجة : المايوسين، الكريتاسى بالصحراء الشرقية

المايوسين، الأيوسين بسيناء.

وكما هو موضح تفصيلاً بالجدول رقم (١).

المنطقة	الأقدام المحفورة		عدد الآبار المحفورة		تحقيق الاكتشافات
الصحراء الشرقية	١٨٥٨٩٢	٤٤٪	٦٨	٥١٪	٥
سيناء	١٦٢١٩١	٣٨٪	٤٣	٣٣٪	٦
خليج السويس	٤٦١٠٢	١١٪	١٥	١١٪	–
البحر الأحمر	٥٦٩٣	١٪	٢	٢٪	–
الصحراء الغربية	٢٤٢٧٥	٦٪	٤	٣٪	–
دلتا النيل	–	–	–	–	–
البحر الأبيض	–	–	–	–	–
الإجمالى	٤٢٤١٥٣	١٠٠	١٣٢(*)	١٠٠	١١

جدول رقم (١)

أعمال الحفر الاستكشافى (١٨٨٦ - ١٩٥١)

لقد استأثرت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بالعمل فى الصحراء الشرقية بمفردها - بعد حصولها على امتياز منطقة جمسة فى عام ١٩١١ - حتى قيام الثورة فى

(*) ١٣٢ بئرا منها (١١) بئر منتج، (٤٦) شواهد بترولية، (٧٥) بئر جاف.

عام٥٢ ،وبلغت الآبار المحفورة بها٦٨ بئرا (٥١٪) من إجمالى الآبار التى تم حفرها بالبلاد خلال الفترة (١٩١٠ - ١٩٥١)، واكتشفت حقول الغردقة، ورأس غارب[١]. ولم تبدأ فى سيناء[٢] إلا فى الأربعينات حيث اكتشفت بالاشتراك مع شركة موبيل حقول سدر، عسل ورأس مطارمه. وكذلك شركة ستاندرد أويل التى اكتشفت حقل وادى فيران عام ١٩٤٩ وبلغ مجموع الآبار الاستكشافية فى سيناء خلال الفترة (١٩١٠ - ١٩٥١) ٤٣ بئرًا بنسبة (٣٣٪) إلى جانب مناطق خليج السويس، البحر الأحمر، الصحراء الغربية التى لم تستأثر إلا بحفر عدد ٢١ بئرا استكشافيًا بنسبة (١٦٪) من إجمالى ذلك النشاط طول تلك الفترة، وعلى الوضع الموضح تفصيلاً فى الجدول رقم (٢) وكما يظهر فى الشكل رقم (١) أ، ب.

الفترة	الصحراء الشرقية			سيناء			خليج السويس والبحر الأحمر والصحراء الغربية	الإجمالى
	عدد الآبار المحفورة	عدد الاكتشافات	الأقدام المحفورة	عدد الآبار المحفورة	عدد الاكتشافات	الأقدام المحفورة	عدد الآبار المحفورة	
١٨٨٦ - ١٩١٠	١٣	١	١١٩٩٣	–	–	–	--	١٣
١٩١٠ – ١٩٢٠	١٢	٢	١٧٦٥٦	٥	–	٧٨٨٧	١٠	٢٧
١٩٢٠ – ١٩٣٠	٩	–	١٥٠٥٧	٨	–	١٠١٢٠	٤	٢١
١٩٣٠ - ١٩٤٠	٩	٢	٢٦٦٥١	–	–	--	١	١٠
١٩٤٠ - ١٩٥١	٢٥	–	١١٤٥٣٥	٣٠	٦	١٤٤١٨٤	٦	٦١
الإجمالى	٦٨	٥	١٨٥٨٩٢	٤٣	٦	١٦٢١٩١	٢١	١٣٢

جدول رقم (٢)

مراحل أعمال الحفر الاستكشافى (١٨٨٦ - ١٩٥١)

(١) الغردقة عام(١٩١٤)، ورأس غارب عام(١٩٣٨) وكما سيجىء عرضها تفصيلا عند توصيف الحقول المصرية فيما بعد.

(٢) بالإضافة إلى أعمال الحفر الاستكشافى التى قامت بها الحكومة المصرية ثم آلت إلى شركة البترول المصرية (زكى ويصا وشركاه) فى أبو دربة بسيناء-خلال الفترة (١٩١٨ – ١٩٤٥).

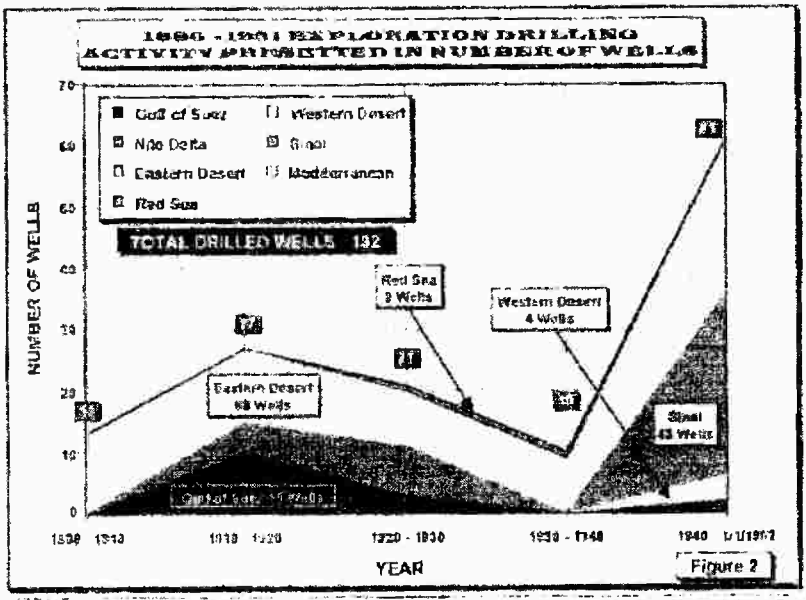

(Ref. List: Prod. & Reserves in Egypt (1936-1967), Ministry of Petroleum, El Ahram Press, Oct. 1968, Page 7)

الشكل رقم ١ (أ)

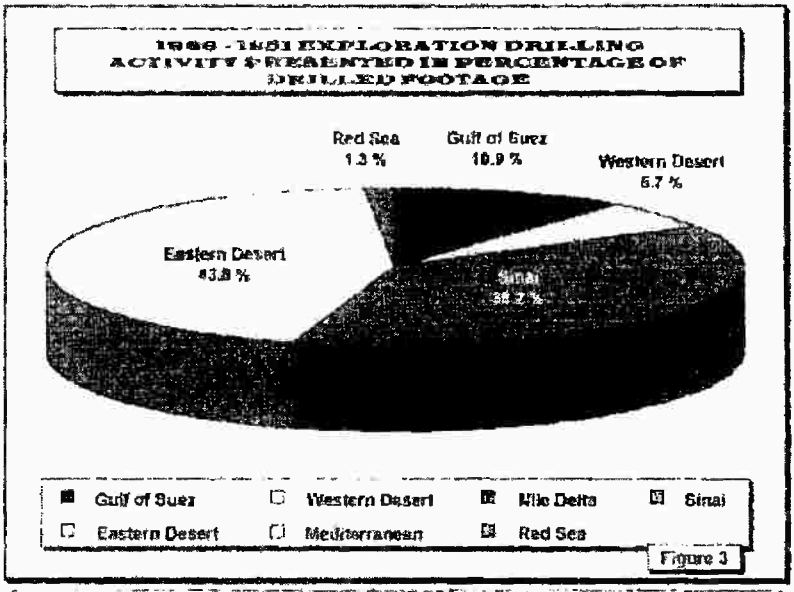

(Ref. List: Prod. & Reserves in Egypt (1936-1967), Ministry of Petroleum, El Ahram Press, Oct. 1968, Page 4)

الشكل رقم ١ (ب)

وختاما لموضوع الحفر الاستكشافى خلال تلك الفترة يعرض الشكل رقم (٢) نسبة النجاح المتواضعة التى تحققت، وقد قُسمت لفترة عشر السنوات على مدى الفترة التى طالت أكثر من خمسين عامًا لتسهيل الإيضاح.

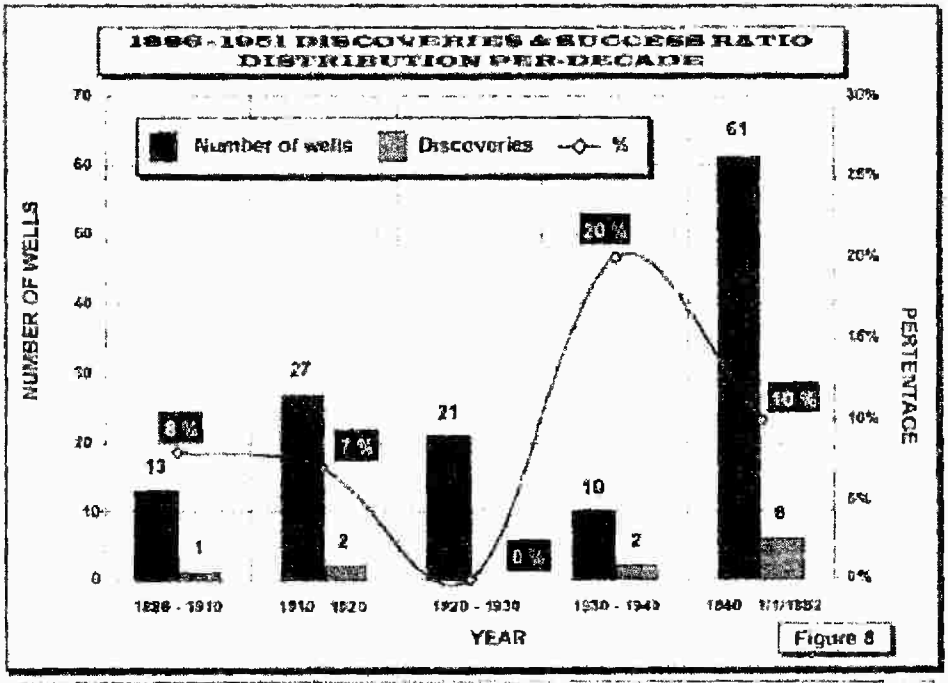

[Ref. Exp. Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997) Ministry of Petroleum-El Ahram Press Ctr. 1998-Page 7]

الشكل رقم (٢)

الشركات العاملة فى مصر والأوضاع التى سـادت خلال حقبة البداية

١٩١٠ - ١٩٥١

حين أعلن عن أول اكتشاف تجارى للبترول فى منطقة جنوب جمسة فى البحر الأحمر فى ربيع عام ١٩٠٩، وهو النجاح الذى حققته شركة ترست "Egyptian oil trust" التى تكونت فى لندن فى صيف ١٩٠٧ بهدف العمل فى بلدنا مصر، يكون قد مر ٢٧ عاما على قيام الأسطول الإنجليزى (١٤ سفينة) بإطلاق مدافعه لدك حصون الإسكندرية، وذلك فى صيف عام ١٨٨٢ كما تحدثت كتب التاريخ، وبالتحديد فى صبيحة ١١ يوليو، إيذانا ببدء الاحتلال البريطانى لمصر، والنفوذ الاستعمارى الذى جثم على كيانها ومقدراتها حقبة طويلة طالت كدهر من الزمن إلى ما بعد قيام الثورة فى عام ١٩٥٢.

وأسوق ذلك، لكى نستشعر الظروف التى حكمت الاهتمام المنفرد للشركات الإنجليزية - دون غيرها - بالمنطقة فشركة "African Prospecting Syndicate" التى حصلت على الامتياز للبحث عن البترول فى شمال منطقة جمسة فى ذلك الحين أيضا تملكها فى الأصل الشركة الإنجليزية "London Firm of Grahams" ، وفى صور متلاحقة تكونت شركة البحر الأحمر للبترول "Red Sea Oil Fields" من شركتى ترست وسنديكيت، ثم ظهر الاهتمام من جانب شركة الأنجلو ساكسون "Anglo Saxon`s" وأصلها من شركتى "Royal Dutch" وشركة شل التى احتوت الشركات الثلاث «ترست»، و «سنديكيت»، و«البحر الأحمر»، لتعلن قيام شركة جديدة عام ١٩١١ باسم «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» "Anglo Egyptian Oil Fields" التى انفردت بالعمل فى مصر حتى عام ١٩٣٨، وحتى ذلك الحين لم يتقدم للعمل فى مصر أية شركة أمريكية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عاملين أساسيين:

الأول: ما كانت تتمتع به شركة آبار الزيوت من استثناءات منفردة تمثلت فى اتفاقية الحكومة التى أبرمت معها فى عام ١٩١٣، (اكتشاف حقل الغردقة فى عام ١٩١٤) وكذلك الاتفاقية الموقعة عام ١٩٣٧ وأعقبها إعلان الشركة (اكتشاف حقل غارب فى عام ١٩٣٨).

الثانى: أن تشـــريعات البحث عن البترول فى مصر التى بدأت بمجموعـة القـــرارات الوزارية الصادرة من عام ١٩٠٦ والتى ذكرت فى موضعها[١] كانت تحـوى كثـيرا من الشروط المجحفة التى كانت ترى فيها الشركات الأجنبية وضعـا غـير عـادل مع الاستثناءات الممنوحة لشركة شل وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية التـى كـان يعود عليها الكثير من الأرباح مـن عمليـات التكريـر والاسـتيراد فـى مصـر طبقـا للعقود الشاملة التى حصلت عليها بالاستثناء من القواعد السائدة بشأن تراخيـص البحث والاستغلال بالبلاد آنذاك.

ولا يمكننا أن نغفل أن النجاحـات التـى حققتـها شـركة آبـار الزيـوت الإنجليزيـة المصرية باكتشافاتها – بعد تملكها حقل جمسة – وذلك لحقلى الغردقة ورأس غـارب قـد دعم مركزها، إلى جانب الوضع المميز الذى أتيح لها فى ظـروف سياسية مواتيـة. فعلـى الجانب الآخر كانت هناك مجموعـة مـن الشـركات الأخـرى معظمـها إنجليزيـة أيضـا[٢] نشطت للبحث عن البترول فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى – سنعرض لهـا تفصيلا فيما بعد – ولكن لم يصادفها النجاح.

وقد أتيحت لمصـر بعـد إبـرام معـاهدة عـام ١٩٣٦ مـع بريطانيـا وإلغـاء الامتيـازات الأجنبية، إجراء تعديلات جوهرية فى الشروط العامة التى تمنح على أساسـها تراخيـص البحث عن البترول واستغلاله قـامت بـها وزارة الماليـة وقدمتـها إلى مجلـس الـوزراء فـى نوفمبر ١٩٣٦ بمذكرة أبانت فيها أن الشروط العامة لتراخيص البحث والاستغلال، لم تعد تلائم التطورات الحديثة ممـا يـؤدى إلى إحجـام الشـركات الكبـيرة العالميـة للبحـث عـن البترول فى مصر. وصدر القرار الوزارى فى يناير ١٩٣٧ بتعديـل الشـروط العامـة للبحـث عن البترول واستغلاله وأعقبه فى عام ١٩٣٨ تقدم أكثر من ثلاثين شـركة للحصـول علـى امتياز للبحث عن البترول، ويعتبر هذا التاريخ هـو أول دخـول للشـركات الأمريكيـة فـى مصر.

---

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) لم تتقدم الشركات الأمريكية للعمل فى مصر إلا فى عام ١٩٣٨.

• دخول الشركات الأمريكية للعمـــــل فى مصـــــر

جاءت التعديلات والتسهيلات التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ١٠يناير١٩٣٧ بخصوص تراخيص الكشف والبحث عن البترول وعقود الاستغلال المتضمنة لشروط العمل الجديدة فى مصر، وفى نفس الوقت الموافقة بذات الجلسة على إصدار قرار بالموافقة على منح شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية تراخيص جديدة للكشف والبحث بشروط خاصة استثناء من تلك الشروط العامة لما للشركة-كما جاء بالمذكرة المقدمة للمجلس بذات الشأن - من وضع خاص بالقطر المصرى وخبرتها بالأرض المصرية-، نقول جاء هذا وكأنه دعوة للشركات العالمية بأن تتفهم وتقدر حقيقة الأوضاع فى البلاد والإعلان عن رغبة الحكومة فى تشجيع الشركات العالمية للتقدم بالعمل فى مصر.

وفعلا وبحلول الأسبوع الأول من عام ١٩٣٨ وإعلان شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية اكتشاف حقل رأس غارب كحقل واعد، تقدمت للحكومة المصرية أكثر من ثلاثين شركة للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن البترول.

- شركتا شل وانجليش إيرانيان (Shell, Anglo Iranian) بالإنابة عن سبع شركات.
- شركة سوكونى فاكوم (Socony Vaeum) . بالإنابة عن خمس شركات.
- شركة كاليفورنيا تكساس (California Texas) بالإنابة عن سبع شركات.
- شركة نيوجرسى (New Jersey) بالإنابة عن ست شركات.

هذا وقد بلغت مساحة الأراضى التى تضمنتها الموافقات لامتيازات البحث لهذه الشركات حوالى ٤٨٦٠٠ كيلو متر مربع وذلك فى الصحراء الغربية وساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء.

• الشركة الأهلية المصرية للبترول

وهى شركة مساهمة مصرية تأسست فى مارس ١٩٤٩ طبقا للمرسوم الملكى الصادر بقصر القبة فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٩ بذات الشأن والمنشور بالوقائع المصرية[1]

(١) ملحق الوثائق مرفق رقم (٦).

فى٢يناير١٩٥٠ وذلك بالترخيص لبعض رجال الأعمال مصريو الجنسية[١] بتأسيس «شركة مساهمة مصرية» برأسمال ٢٨ ألف جنيه تقسم إلى سبعة آلاف سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات، ومدتها ٢٥ عاما من تاريخ المرسوم الملكى بتأسيسها وذلك بغرض - كما جاء نصا بالمادة الثانية - (.. الحصول على تراخيص البحث عن البترول والحصول على عقود وامتيازات استغلاله وممارسة كافة أعمال التجارة والصناعة والنقل المتعلقة به وبمشتقاته سواء لحسابها أو لحساب غيرها وسواء فى مصر أو الخارج ويجوز للشركة أن ترتبط مع الهيئات أو الشركات أو الجماعات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج أو تشترك بأى وجه من الوجوه معها أو تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها، كما يجوز لها أن تتنازل عن كل أو بعض حقوقها أو امتيازاتها).

هذا ولم نجد ما يستدل به على حصول الشركة الأهلية المصرية للبترول على امتيازات للبحث عن البترول واستغلاله ولكنها قامت بدور «الشركة القائمة بالعمليات» لدى الجمعية التعاونية للبترول[٢] فى اثنتى عشرة منطقة من مناطق الامتياز التى تخلت عنها شركة «استاندرد أويل بمصر» (S.O.E.). وفى مرحلة أخرى قامت «الشركة الدولية للزيت المصرى»[٣] بشراء الشركة «الأهلية المصرية للبترول» فى أواخر ١٩٥٢ أو أوائل

---

(١) السادة:

رشوان محفوظ باشا	عضو مجلس إدارة شركات (رئيسا)
حسن فهمى رفعت باشا	عضو مجلس إدارة شركات
محمد على رفعت	عضو مجلس إدارة شركات
تورکم ساركيس بابازيان	تاجر مصرى الجنسية
آرام ساركيس بابازيان	تاجر مصرى الجنسية
أحمد حسن تاجر	تاجر مصرى الجنسية
محمد حمدى شميس	من ذوى الأملاك مصرى الجنسية

(٢) حصلت الجمعية التعاونية للبترول فى يونيو ١٩٥٢ على تراخيص البحث عن البترول واستغلاله لعدد ١٦ منطقة كانت لدى شركة «استاندرد أويل بمصر» (S.O.E) التى غادرت البلاد عام ١٩٥٠ احتجاجا على القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن المناجم والمحاجر.

(٣) الشركة «الدولية للزيت المصرى» مسجلة فى بنما وتأسست فى ١١ مارس ١٩٥٢ بهدف القيام بعمليات البحث والاستكشاف عن البترول فى مصر.

عام١٩٥٣. وعند شرائها للشركة عينت إدارة جديدة وكانت العمليات الفنية يتم تنفيذها من خلال مقاول أمريكى. وقامت بتوقيع اتفاقية مع الجمعية التعاونية للبترول فى فبراير ١٩٥٣ حيث عهد إليها بعمليات البحث والاستكشاف فى الاثنتى عشرة منطقة السابق الإشارة إليها، «وظلت الدولية للزيت المصرى» تعمل فى مصر من خلال الشركة «الأهلية المصرية للبترول» حتى عام ١٩٥٧ إلى أن تم تصفية الشركة الأهلية فى ذلك العام وحلت محلها الشركة الشرقية للبترول، كما سيجىء ذلك تفصيلا فى موضعه.

☐ حقول البترول المكتشفة فى الفترة (١٩١٠- ١٩٥١)

● جمسة ١٩١٠ (حقل البترول الأول)

يقع حقل جمسة (المهجور حاليا) قرب نهاية شبه جزيرة جمسة على بعد ٣٥٠كم تقريبا جنوب السويس (الخريطة شكل رقم ٣). وقد آلت البئر الأولى المنتجة[1] ومنطقة الامتياز إلى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية كما سبق لنا إيضاحه. ويمكن بصفة عامة أن نصف حقل جمسة بأنه كتلة صاعدة من الجرانيت تغطيها طبقة من الحجر الجيرى تكونت فى العصر الميوسينى فى المياه الضحلة. ووجدت تجمعات الزيت فى أربع طبقات من الحجر الجيرى لعصر الميوسين، ويتراوح عمق طبقات تجمعات الزيت الأربع بين ٤٠٠، ٢٠٠٠ قدم.

وقد قامت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بمواصلة البحث عن البترول بهذا الحقل وحفرت ٢٣ بئرا بالمنطقة أنتجت حوالى ٢٧٠ ألف طن حيث توقف استغلال الحقل عام ١٩٢٧ لهبوط معدلات الإنتاج إلى الحد غير الاقتصادى، واحتفظت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية برخصتى استغلال جمسة[2].

---

(١) أول بئر منتجة بالبلاد فى جمسة عام ١٩١٠ بمعرفة شركة «ترست» ثم اشترت حق الامتياز منها شركة بترول البحر الأحمر أول عضو فى مجموعة شل الهولندية للعمل فى الأراضى المصرية. ثم أعيد تكوين الشركة عام ١٩١١ باسم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية.

(٢) سلمت شركة آبار الزيوت رخصتى استغلال حقل جمسة إلى مصلحة الوقود فيما بعد فى ديسمبر ١٩٥٧. وقد حصلت الشركة العامة للبترول على حقوق امتياز المنطقة بعد ذلك.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه فى عامى ١٩٤١، ١٩٤٢ قامت الشركة بحفر بئرين استكشافيين فى المنطقة باستخدام **جهاز الحفر الدورانى الحديث**، لاحتمال تواجد الزيت على أعماق أكبر، وقد بلغ الحفر آنذاك الأحجار النارية الأساسية ودون العثور على طبقات منتجة جديدة، حيث ردمت البئر، ولم يعثر فى البئر الثانية التى حفرت على مسافة ٣.٥كم شمال غربى الحقل القديم، إلا على آثار ضئيلة من الغاز وتم ردمها.

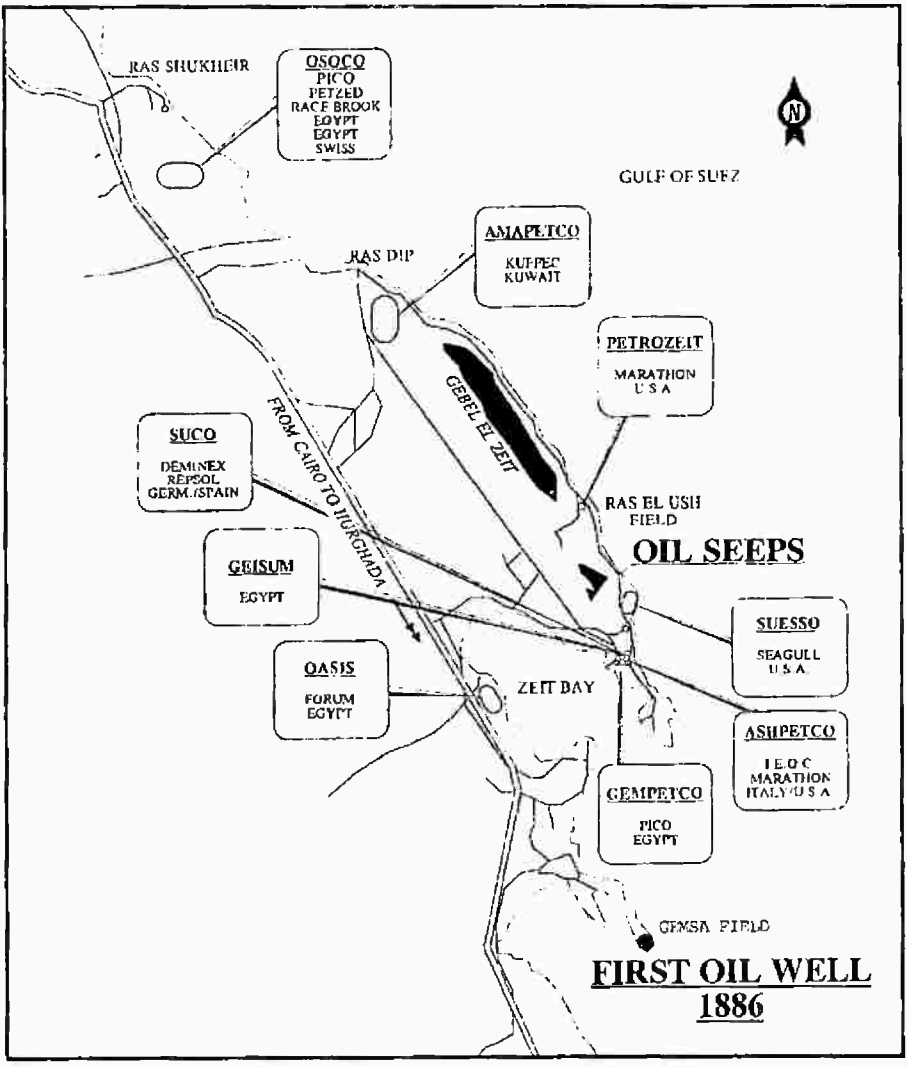

شكل رقم (٣) موقع حقل جمسة (المهجور حاليا) ويظهر بالمنطقة عدد٩ من الحقول المنتجة حاليا

• حقـــل الغردقـــــــة
(آبـار الزيوت الإنجليزية المصريـة)
(١٩١٤)[١]

الدماء الجديدة . . فى الغردقـــة

وهو أول اكتشاف يتم فى الأراضى المصرية كنتيجة للبحث القائم على الأساليب العلمية[٢] وقد سارعت شركة آبار الزيوت فور دراستها للمنطقة بحفر البئر الأولى فى يوليو ١٩١٣ بموقع الغردقة وعلى مسافة ٥٥كم جنوب جمسة، حيث كان واضحا منذ كشف حقل جمسة أنه لن يكون فى عداد الحقول الكبيرة، ولكن كشفه أوحى بوجود البترول على امتداد الضفة الغربية لخليج السويس، وجاء اختيار موقع البئر الأولى المشار إليها فى موضع كانت طبقات الحجر الجيرى السطحية تشير إلى وجود تركيبات قبويه يحتمل وجود البترول فيها. وقد واصلت الشركة أعمال الحفر إلى ٦٠٠ قدم بهذا البئر وبدأ الإنتاج منه فى أكتوبر ١٩١٤ بمعدل ١٦٦٠ متر مكعب فى اليوم.

وقد شهد هذا الحقل حتى نهاية عام ١٩٥١، وعلى مدى أكثر من ٣٧ عاما كثيرا من التجارب، سواء فى عمليات الحفر أو الإنتاج، ويعتبر مثلا حيا رائعا لتطور عمليات الإنتاج فى صناعة البترول، مما أفاد شركة «شل» على المستوى العالمى فى أماكن أخرى، فقد واصلت الشركة **أعمال الحفر بطريقة الدق**، وحتى عام ١٩٤٠ كان الحقل قد استكمل حفره وبلغ عدد الآبار (خلال ٢٧ عاما) ١٢٦ بئرا، منها ١٠٤ بئر منتجة (بأعماق تتراوح بين ٦٠٠ - ٢٥٠٠ قدم)، ثم قامت الشركة عام ١٩١٥ باستخدام **الطريقة الجديدة «الحفر الدورانى»** وقد كان عملا سابقا لأوانه، حيث ظهرت عوامل

---

(١) استطاعت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية الحصول على اتفاق خاص من الحكومة المصرية وذلك فى ١٣ سبتمبر ١٩١٣ بشأن الترخيص بالبحث عن البترول واستغلاله قبل اكتشاف حقل الغردقة فى عام ١٩١٤ وذلك استثناء من القواعد العامة التى أقرها مجلس الوزراء فى سنة ١٩١٠ بشأن تراخيص البحث وعقود استغلال البترول، كما جاء عرضه تفصيلا فى باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) وفى مرحلة أخرى قامت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية عام ١٩٢٢ بعملية مساحة بواسطة الميزان اللولبى لقياس الجاذبية، لفهم أكثر لطبيعة الحقل أيضا.

مختلفة تجعل جهاز الحفر الدورانى غير مناسب لاختراق بعض الطبقات التى صادفها الحفر فى الغردقة وغيرها فى مناطق أخرى فى مصر[1].

وفى محاولة لبحث احتمالات وجود طبقات رملية عميقة حاملة للبترول على حواف التراكيب الرئيسية، أو فى اتجاه ميل الطبقات الحاملة، حاولت الشركة (بعد ٣٠ عاما من عمر الحقل) وفى الفترة ما بين أكتوبر ٤٣ وديسمبر ١٩٤٩ حفر ثلاث عشرة بئرا بالطريقة الدورانية فى مواقع تبعد قليلا عن التراكيب الرئيسية ولم تنتج من هذه الآبار الثلاثة عشر، سوى آبار ثلاث من الطبقات نفسها القديمة المنتجة فى حقل الغردقة.

وقد بدأ ظهور المياه الجوفية مصاحبة للزيت الخام المنتج من حقل الغردقة عام ١٩١٦، حتى بلغت فى عام ١٩١٩ حدا دعى إلى البدء فى إجراء تجارب تهدف لفصل الماء عن الزيت المنتج عن طريق وحدة كهربائية صغيرة بدأ تشغيلها فى عام ١٩٢٢، وبنجاحها شجعت على إقامة جهاز كامل[2] بدأ تشغيله فى عام ١٩٢٤ لمعالجة جميع إنتاج الزيت الخام الذى كان يستخرج مستحلبا مع المياه.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه فى المراحل الأولية لاستغلال حقل الغردقة كانت معظم الآبار تنتج بمضخات رافعة تتصل جميعها بمحطة مركزية للقوى، وبعضها تدار مباشرة بواسطة طارة كبيرة بسير تديرها ماكينات غازية (باستخدام الغازات المنتجة من الحقل)[3]. وقد ظل حقل بترول الغردقة على الإنتاج إلى أن أصبحت نسبة المياه فيه ٩٤٪ وحيث يجرى فصل المياه عن الزيت بالمعالجة الكيماوية فى جهاز بسيط ثم يدفع بالطلمبات إلى صهاريج الشحن، هذا وقد بلغ الإنتاج الإجمالى للحقل منذ بدء الإنتاج فى عام ١٩١٤ حتى نهاية هذه الفترة (عام ١٩٥١)[4] حوالى ٣٧ مليون برميل.

---

(١) لم يستخدم الحفر الدورانى فى مصر بعد ذلك إلا فى عام ١٩٣٧ للحفر فى منطقة رأس غارب.

(٢) من أوائل الأجهزة التى استخدمت لهذا الغرض فى العالم (ELECTRIC DESALTER) ومازالت مبادئ تشغيله هى الأساس الذى تقوم عليه الأساليب الحديثة المتبعة فى عمليات فصل الماء من الزيت الخام. وتم نقل هذا الجهاز فى فترة الحرب العالمية الثانية إلى حقل رأس غارب الجديد الذى أصبح أكثر أهمية من حقل الغردقة وذلك لصعوبة الحصول على المعدات الفنية من الخارج آنذاك لوحدة أخرى مماثلة.

(٣) أقيمت فى عام ١٩٢٨ محطة مركزية للكهرباء لتغذية محركات كهربائية حديثة تم تركيبها على الآبار بدلا من ماكينات الغاز القديمة.

(٤) آل هذا الحقل إلى الشركة العامة للبترول عام ١٩٦٤.

• حقـــل أبـــو دربـــــه (ســـــــــيناء)

(آل إلى شركة البترول المصرية زكى ويصا وشركاه)

١٩١٨ - ١٩٤٥

بدأت عمليات الحفر الاستكشافى فى سيناء عام ١٩٠٩ بحفر بئر فى منطقة جبل تنكه، بوحى من وجود صخور سطحية مشبعة من الزيت. ولكن النتائج جاءت غير مشجعة، ولم يستأنف الحفر إلا فى عام ١٩١٨ عندما **قامت الحكومة المصرية** بحفر بئر قليلة العمق فى أبودربه[1] بهدف الحصول على بيانات جيولوجية[2] وواصلت حفر عشر آبار حتى يوليو١٩٢٣ولكن الكميات التى أنتجتها كانت ضئيلة وغير اقتصادية، وسلمت الحقل بمعداته إلى شركة البترول المصرية (زكى ويصا وشركاه) التى قامت بأعمال حفر أخرى حيث بلغ إجمالى الإنتاج حوالى١٣ألف طن حتى عام١٩٤٥حين تم هجر الحقل.

• حقـــل رأس غـــــــــارب

(شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية)

١٩٣٨[3]

يقع هذا الحقل على بعد حوالى ٢٢٥ كم جنوبى مدينة السويس على ساحل البحر الأحمر، وقد جاء اكتشافه كنتيجة لاستخدام شركة آبار الزيوت للطرق الجيوفيزيقية للكشف على التراكيب الجيولوجية وتحديد التكوينات الأرضية المحتمل وجود البترول فيها ولقد سبق أن أجرت الشركة فى عام ١٩٢٢ مسحًا للمنطقة باستخدام الميزان اللولبى

---

(١) يقع حقل أبو دربه المهجور على مسافة ١٨٠كم جنوبى السويس على الحافة الغربية لجبل دربة الذى يقطعه صدع عرضى ، وقد تجمع الزيت فى مصيدة صدعية فى الرمال النوبية والبلايستوسينية.

(٢) شجع الحكومة على عمليات الحفر العديدة بالمنطقة وجود رشح بترولى تحت مياه البحر وثغرات ينبعث منها كبريتيد الأيدروجين.

(٣) استطاعت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية إبرام اتفاقية جديدة مع الحكومة المصرية وذلك فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ قبل تحقيق اكتشاف حقل رأس غارب فى بداية عام ١٩٣٨ وذلك استثناء أيضا من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ يناير ١٩٣٧ بخصوص تراخيص الكشف والبحث وعقود الاستغلال. نظرا لما للشركة من وضع خاص بالقطر المصرى وخبرتها بالأراضى المصرية (كما جاء بالديباجة) وعلى الوضع الذى تم عرضه فى باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر

لقياس الجاذبية، وتم حتى عام ١٩٢٥ حفر بئرين بطريقة الدق لم تسفر عن أى نجاح، وفى عامى ٣٦، ١٩٣٧ تم عمل مساحة أخرى لقياس الجاذبية وحيث اختير موقع آخر للحفر. وكانت تلك أول بئر يتم حفرها أيضا بطريقة الحفر الدورانى فى مصر وقد بدأ حفر البئر فى ديسمبر ١٩٣٧ واستمر حتى أبريل ١٩٣٨ بعد أن اخترق طبقة سميكة من الرمال الحاملة للبترول، وقد أعطت البئر رقم (٣) معدلاً مبدئيًا للإنتاج بلغ ١٦٨ مترا مكعبا فى اليوم، وبحلول نهاية عام ١٩٣٨ بلغ عدد الآبار المحفورة أربعة بعمق متوسط ٢٥٧٥ قدمًا وبلغت الطاقة الإجمالية للحقل معدلا حوالى ١٥٠٠ متر مكعب فى اليوم، وبمواصلة الحفر تبين أن حقل غارب يمثل فيضًا غزيرًا من شأنه أن يحقق زيادة كبيرة فى إنتاج البلاد من الزيت الخام. وقد تجلت أهمية المورد الجديد مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) فى العام التالى لكشف الحقل، وعلى الرغم من أن قيام الحرب عقب كشف الحقل قد أحاط عمليات إعداده للاستغلال بصعوبات بالغه أدت إلى توقف العمل أكثر من مرة نتيجة لعدم وصول المهمات الأساسية اللازمة، إلا أن تعاظم الطلب على المنتجات البترولية خلال سنوات الحرب وأهميتها بصفة خاصة لجيش الاحتلال البريطانى دفع بكثير من الجهد للتغلب على مشاكل المياه، والرمال المصاحبة للخام وقد قفز الإنتاج من هذا الحقل من ٥٢٥ ألف برميل فى عام ١٩٣٨ إلى حوالى ٣،٨ مليون برميل فى العام الذى تلاه أى بما يعادل سبعة أضعاف، لمواكبة الاحتياجات، وليصل إلى أكثر من ٩ مليون برميل سنويا مع قرب نهاية سنوات الحرب كما يوضحه الجدول رقم (٣):

عام	ألف برميل/السنة	عام	ألف برميل/السنة
١٩٣٨	٥٢٥	١٩٤٥	٨٩٦٧
١٩٣٩	٣٧٧٧	١٩٤٦	٨٥٧٠
١٩٤٠	٥٧٧٢	١٩٤٧	٨٨٩٨
١٩٤١	٧٨٤٥	١٩٤٨	٩٣٧١
١٩٤٢	٧٥٦٨	١٩٤٩	٨٤٤٢
١٩٤٣	٨٤٨٧	١٩٥٠	٨٠٤٠
١٩٤٤	٨٩٦٩	١٩٥١	٨١٣٥
الإجمالى			١٠٣٣٦٦

جدول رقم (٣) الإنتاج من حقل رأس غارب الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٥١

هذا ويعد اكتشاف حقل رأس غارب فى عام ١٩٣٨، حدثًا ضخمًا فى تاريخ الإنتاج بمصر، ودعمًا لموقف شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ولاسيما أن الإنتاج من حقل الغردقة الذى وصل إلى أقصى معدل (٢ مليون برميل فى السنة) عام ١٩٣١ قد انخفض إلى حوالى مليون برميل فقط فى العام حتى عام ١٩٣٨، وظل فى التناقص إلى حوالى ما يقرب من ٤٣٧ ألف برميل فى العام مع نهاية سنوات الحرب عام ١٩٤٥ وجاء اكتشاف حقل رأس غارب، فى توقيت مناسب تمامًا لاستمرارية تشغيل معمل تكرير آبار الزيوت بالسويس بل والقيام بالتوسعات المناسبة لسد الاحتياجات وزيادة الطلب على المنتجات البترولية آنذاك.

- **حقول بترول سيناء**

(آبار الزيوت الإنجليزية المصرية)، (فاكوم أويل كومبانى)[1]

سدر ١٩٤٦ ، عسل ١٩٤٧ ، رأس مطارمة ١٩٤٨

تعتبر سيناء شبه جزيرة جبلية[2] تكاد تكون مثلثة الشكل يفصلها عن باقى أراضى القطر المصرى خليج السويس وقناة السويس، ويتكون الطرف الجنوبى من سيناء من جبال بركانية وعرة المسالك أشدها ارتفاعًا جبل كاترينة الشاهق الذى تعلو قمته إلى ٢٦٤١ مترا فوق مستوى سطح البحر، وتمتد إلى الشمال هضبة تنتهى بسلاسل من الكثبان الرملية تؤلف الحد الجنوبى الشرقى لمنطقة ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وقد سجل عام ١٩٣٥ البداية الفعلية لأعمال الكشف التى أدت فى النهاية إلى العثور على منابع بترولية صالحة للاستغلال فى شبه جزيرة سيناء ففى ذلك العام بدأت

---

(١) تغير الاسم التجارى للشركة بمصر عدة مرات ففى عام ١٩٥٢ تم تغيير الاسم التجارى للشركة إلى سوكونى – فاكوم أويل مصر، ثم فى عام ١٩٥٥ تم تغيير الاسم إلى موبيل أويل مصر.

(٢) بدأت أعمال الحفر فى شبه جزيرة سيناء عام ١٩١٠ حين قامت شركة بترول سيناء بحفر أول بئر بمنطقة جبل تنكة على مسافة ١٢٠ كيلو مترا إلى الجنوب من مدينة السويس، وتلت ذلك محاولات أخرى قامت بها شركة بترول القاهرة عام ١٩١١ ولكن كلتا المحاولتين باءتا بالفشل، وفى عام ١٩١٨ أخذت الحكومة المصرية على عاتقها القيام بأعمال الحفر بمنطقة أبو دربة وعثرت فعلاً على البترول هناك ولكن ضآلة إنتاج الحقل حدت بها إلى التخلى عن حقوقها فيه لشركة البترول المصرية (زكى ويصا وشركاه) عام ١٩٢٣ وتولت الشركة استغلال الحقل حتى أوقف العمل عام ١٩٤٥.

شركات آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وفاكوم أويل كومبانى وستاندرد أويل مصر عمليات كشف جيولوجية وجيوفيزيقية واسعة النطاق على ضفتى خليج السويس مستخدمة فى ذلك أحدث الأجهزة والمعدات آنذاك. واستمرت هذه الجهود حتى أوائل عام ١٩٤١ حين اضطرت الشركات الثلاثة إلى وقف نشاطها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وتزايد صعوبة الحصول على المعدات والمواد اللازمة لمثل هذه الأعمال. ومع انتهاء أعمال الحرب نشطت الشركات الثلاثة مرة أخرى. فقد أقامت شركة ستاندرد أويل معسكرًا بمنطقة الشط اتخذته مركزًا لعملياتها، كما وقع اختيار شركة آبار الزيوت على رأس مطارمة فجعلتها مركزًا لإدارة أعمالها فى سيناء. أما شركة سوكونى فاكوم فقد فضلت أن تدير عملياتها من القاهرة.

وقد اتفقت شركتا آبار الزيوت وفاكوم أويل كومبانى عقب انتهاء الحرب على تنسيق جهودهما فى شبه جزيرة سيناء وحولتا نشاطهما إلى مناطق سدر وعسل ونبوى بعد أن جانب التوفيق شركة آبار الزيوت فى المحاولات التى قامت بها فى عيون موسى خلال عام ١٩٤٤.

- **حقل سدر عام ١٩٤٦:**
(٤٥ كيلو مترا جنوب السويس)

كان عام ١٩٤٦ بداية مرحلة جديدة هامة فى تاريخ صناعة البترول فى مصر حيث كانت كل الكشوف البترولية الموفقة التى تمت قبل ذلك التاريخ محصورة فى المناطق الواقعة على ساحل الصحراء الشرقية المطل على البحر الأحمر، ثم بدأ الحفر فى بئر سدر رقم ١ فى ١٩٤٦/٢/١٥[1]، وانتهى فى ١٩٤٦/٤/٩ إلى طبقة صخور جيرية حاملة للزيت فكان ذلك أول كشف بترولى صالح للاستغلال فى سيناء (اللوحة التذكارية للبئر الأولى فى

(١) نشر فى العدد الصادر من جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٨ عن هذا الكشف تحت عنوان «بترول مصرى جديد» ما جاء نصه.

(.. قابل معالى سابا حبشى باشا وزير التجارة والصناعة والتموين أمس سعادة حسن يوسف بك رئيس الديوان الملكى بالنيابة وقدم له «عينة» من البترول المستخرج من الآبار التى اكتشفت أخيرا فى سيناء ليرفعها إلى جلالة الملك. وقد ثبت من التحليل أن مزايا هذا البترول أنه خال من الكبريت وأن نسبة الكيروسين فيه نسبة مرتفعة).

للزيت فكان ذلك أول كشف بترولى صالح للاستغلال فى سيناء (اللوحة التذكارية للبئر الأولى فى حقل سدر عام ١٩٤٦ بالشكل (رقم ٤) وبلغ معدل إنتاج هذا البئر بعد إتمام حفرها ٣٦ طنا متريا فى اليوم.

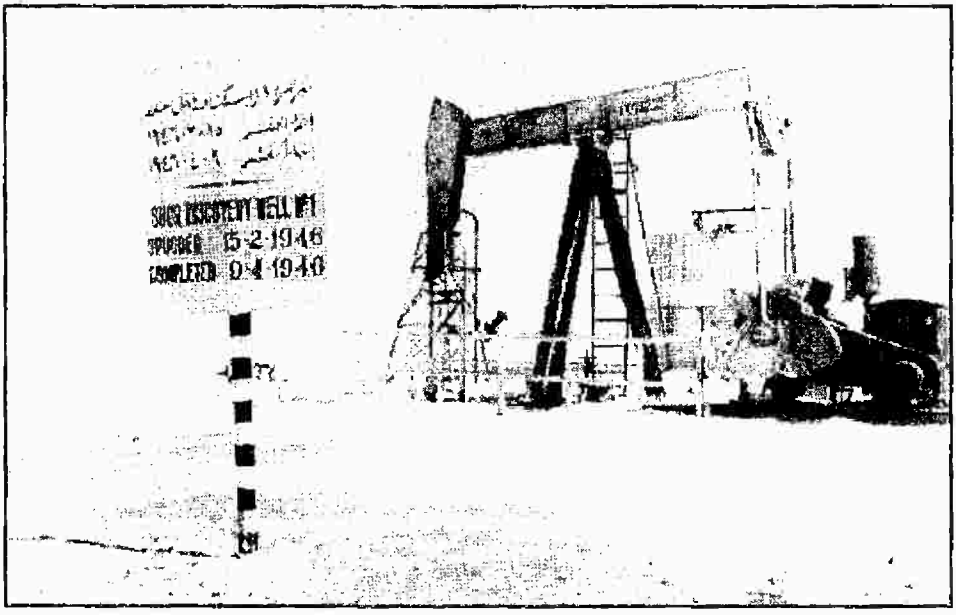

شكل رقم (٤) البئر الأولى فى حقل رأس سدر

وخلال ذلك كانت أعمال الحفر مستمرة فى منطقة عسل، وإن كانت أبطأ منها فى «سدر» بسبب بعض الصعوبات الفنية، فلم تنتج البئر الأولى التى حفرت هناك، فى حين عكف الخبراء الجيولوجيون على دراسة عينات الصخور التى أمكن الحصول عليها منها، وتم نقل جهاز الحفر الذى كان مستخدمًا فى عسل إلى منطقة «نبوى» لبدء الحفر الاختبارى فيها وقد بلغ عدد الآبار التى حفرت فى تلك المنطقة سبع آبار لم تنتج أى منها، وكان الفشل أيضا نصيب الجهود التى بذلت فى «لاجيا» جنوب «نبوى» فلم يكن

ليرفعها إلى جلالة الملك، وقد ثبت من التحليل أن مزايا هذا البترول أنه خال من الكبريت وأن نسبة الكيروسين فيه نسبة مرتفعة).

- **حقل عســـــل عام ١٩٤٧ :**

(١٨ كيلو مترا جنوب سدر)

وبعد انقضاء عام واحد على حفر البئر الأولى فى منطقة عسل، تم حفر البئر الثانيــة هناك، وحالفها التوفيق وعثر فيها على البترول فكان ذلك إيذانا بمولد حقــل جديـد فـى سيناء. وينبغى أن نشير هنا إلى أن عمليات الحفر والاستغلال التى تلت ذلك قـد كشـفت عن شدة تعقد تركيب الطبقات الأرضية فى تلك المنطقة.

- **حقـل رأس مطارمـة عــام ١٩٤٨ :**

(منتصف المسافة بين سدر وعسل)

أجريت عملية مسح شاملة فــى منطقـة رأس مطارمـة استخدمت فيـها أجـهزة قيـاس الجاذبية الأرضية والزلازل. ودلـت النتـائج التـى أمكـن الحصـول عليـها علـى صلاحيـة التركيب الجيولوجى للمنطقة لتجمع البترول فشجع ذلك على القيام بأعمال الحفـر التـى انتهت باكتشاف حقل رأس مطارمة عام ١٩٤٨ وإن كان الإنتاج لم يبدأ فيه إلا فيما بعـد فى أواخر عام ١٩٥٤.

هذا ويوضح الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) بيان النشاط الاستكشافى وتطور الإنتـاج من حقول سيناء خلال تلك الفترة.

الحقل	سنة الاكتشاف	بيان الآبـــار التى حفـرت				متوسط عمق الآبار المنتجة
		آبار وجدت جافة وآبار هجرت	آبار ناجحة	آبار منتجة	المجموع	
سدر	١٩٤٦	١٥	٤	١٤	٣٣	٢٨٠٠ قدم (الايوسين) ٢١٠٠ قدم (اليوسين الوسطى)
عسل	١٩٤٧	١٦	٦	٦	٢٨	٣٨٠٠ قدم (الأيوسين)
رأس مطارمة	١٩٤٨	٣	–	٣	٦	٣٢٠٠ قدم (الأيوسين) ٢٠٠٠ قدم (اليوسين الوسطى)

(جدول رقم ٤)

النشاط الاستكشافى فى سيناء

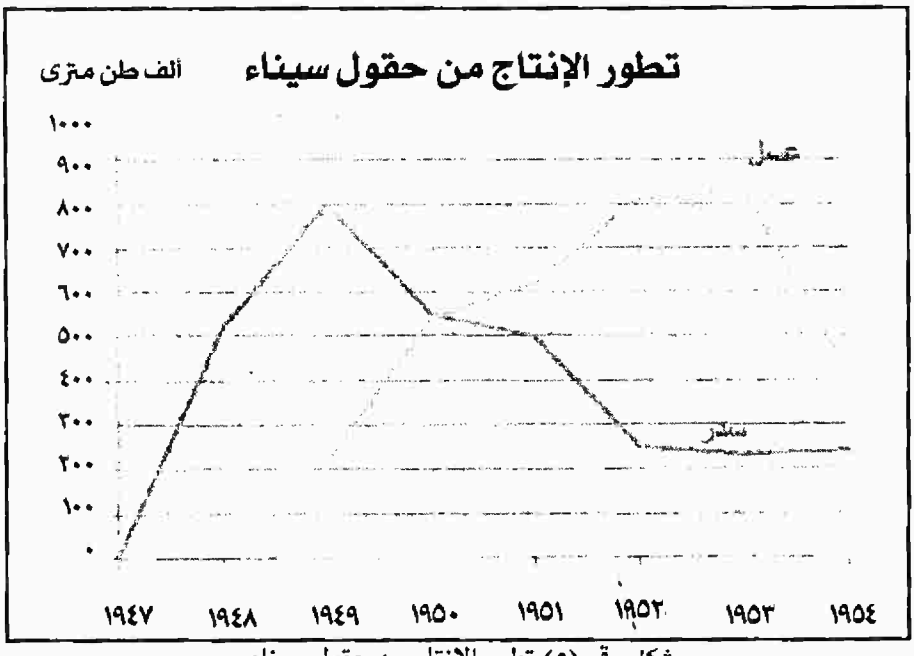

شكل رقم (٥) تطور الإنتاج من حقول سيناء

- **حقل فيران عام ١٩٤٩:**

(شركة ستاندرد أويل بمصر)

فى تلك الفترة قامت شركة ستاندرد أويل بمصر بأعمال البحث والتنقيب فى وسط سيناء ولما فشلت فى العثور على البترول هناك وجهت اهتمامها إلى منطقة وادى فيران التى تقع على بعد١٥٠كم جنوب السويس على الساحل الشرقى للخليج، فقد قامت الشركة بإجراء بحث سيزمى للمنطقة فى عام١٩٤٨،أسفرت عن حفر بئر اختبارية فى عام ١٩٤٩حيث أعطى شواهد بترولية، وفى موضع آخر لمسافة٦٠٠متر من الجنوب الغربى للبئر الأولى، تم حفر البئر فيران(٢) أظهرت نتائج طيبة عند العمق٦٣٠٠ – ٦٩٥٤ قدما، هذا وقد تم حفر ٥ آبار فى المنطقة، اثنتان منها كانت غير منتجة، والثالثة كانت من الطبقة نفسها المنتجة السابقة، هذا وقد توقفت «ستاندرد أويل» عن أعمال البحث والاستكشاف فى المناطق الممنوحة لها[1] بصدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن المناجم والمحاجر وغادرت مصر فى عام ١٩٥٠.

(١) حصلت الجمعية التعاونية للبترول فيما بعد على تراخيص البحث عن البترول فى المناطق الست عشرة التى تخلت عنها «ستاندرد أويل) فى ٢٠يونيو ١٩٥٢. وامتياز فيران أيضا فى أبريل ١٩٥٣.

الصحـــراء الغربيـــة
(فـتـرة البدايـة)

تم حفر أول بئر بالصحراء الغربية فى يوليو ١٩٣٩ بمنطقة الضبعة. وقد قامت به شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بناء على طلب الحكومة المصرية لبحث المياه الجوفية فى طبقة الرمال النوبية لأول مرة. التى تتدفق طبيعيا كمياه عذبة فى الواحات الخارجة والداخلة فى أقصى الجنوب، وكان من المتوقع تواجد تلك المياه العذبة تحت السطح ناحية ساحل البحر المتوسط وذلك نتيجة الميل العام ناحية الشمال. إلا أن البئر اخترقت المياه المالحة فى الخزان وأغلق على عمق ٦١٠٨ قدم فى «الكريتاسى السفلى» وذلك فى مارس ١٩٤٠.

فى عام ١٩٤٠ أجرت شركة جنوب البحر المتوسط (سوميد) مساحة جاذبية فى الجزء الشرقى من الصحراء الغربية حتى غرب فرع رشيد التى أسفرت عن حفر أول بئر استكشافى لشركة سوميد فى الصحراء الغربية، حيث اختبرت فيه (خطاطبة ١) فى عام ١٩٤٤. ثم ردم البئر كبئر جافة فى الصخور القاعدية على عمق ٦٢٣٥ قدم.

فى منتصف الأربعينات، قامت شركة «ستاندرد أويل بمصر» بحفر بئرين استكشافيتين فى مرتفع الكريتاسى لأبو رواش، وهما البئران الوحيدتان اللتان تم حفرهما على تراكيب جيولوجية سطحية فى الصحراء الغربية، وتم ردمهما فى الفترة ١٩٤٦ ١٩٤٧ على أعماق ٦٢٩٣، ٥٦٢٠ قدما فى الصخور القاعدية والجوراسى على التتابع، وإن كان هناك بعض الشواهد البترولية فى بئر أبو رواش (١) فى العصر الكريتاسى القديم والجوراسى. وفى بئر أبو رواش (٢) فى الجوراسى.

ومنذ ردم البئر فى أبو رواش (٢) فى يناير ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٥ لم يتم حفر أى آبار استكشافية إلا بواسطة شركة صحارى للبترول[1] عندما

(١) حفرت شركة «صحارى للبترول» ٩ آبار فى الصحراء الغربية الأولى برج العرب [١] فى مايو ١٩٥٥. والأخيرة معمورة [١] والتى تم ردمها فى أكتوبر ١٩٥٨ وبعد ذلك أنهت صحارى نشاطها فى مصر

حصلت على امتياز التنقيب عن البترول فى عام ١٩٥٤، وسنعرض له تفصيلاً فيما بعد.

إلا أن هناك جهودًا كثيرة قد شهدتها الصحراء الغربية فى نشاط الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية لفهم طبيعة الأرض وتراكيبها وذلك فى فترة البداية بما يستحق تسجيلها.

إن المسح الجيولوجى السطحى للصحراء الغربية يرجع إلى الثلاثينات من القرن التاسع عشر. عندما كتب ضابط الأسطول الفرنسى «ليفييفر» فى عام ١٨٣٥ اكتشافاته عن العصر الكريتاسى لهضبة أبو رواش، التى بعد ذلك وصف طبوغرافيتها وجيولوجيتها بالتفصيل بيدنيل عام ١٩٠٢، وفى الفترة نفسها قام جيولوجيو المساحة المصرية بوصف أماكن أخرى بالصحراء الغربية، ففى عام ١٩٠٠ قام «بول» بوصف طبوغرافيا وجيولوجية الواحات الخارجة، وفى عام ١٩٠١ نشر «بيدنيل» تقريرًا عن كل من واحات الداخلة – الفرافرة ومنخفض الفيوم، ثم عاد مرة أخرى عام ١٩٠٥ ونشر تقريره المفصل عن طبوغرافية وجيولوجية منطقة الفيوم، وقد درس جيولوجية الصحراء الغربية العديد من الجيولوجيين منهم «ماكس بلايكينهورن» و«كوتن طومسون» و«جاردنر» و«زينل»، وقد اهتمت بعض هذه التقارير بدراسة فقاريات العصر الثلاثى الشهيرة لمنطقة الفيوم فى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٦ كما فعل «اندرو» و«بيدنيل».

فى عام ١٩٣٨ تم عمل أول مساحة جيوفيزيقية فى الصحراء الغربية عندما قامت شركتى «جنوب البحر المتوسط للزيت» و«ستاندرد أويل بمصر» بعمل مسح سيزمى فى منطقة رمل – ممر الجمال.

وفى الأربعينات والخمسينات من هذا القرن، قامت بعض الشركات بعمل مساحات جيولوجية سطحية استعانت فيها بعمل المستكشفين السابقين وغطت أجزاء كبيرة من الصحراء الغربية شملت منطقة أبو رواش، الفيوم، وادى الريان، والواحات البحرية والفرافرة. وهذه الشركات هى الإنجليزية المصرية، سوكونى فاكوم، استاندرد أويل، كالتكس، وشركة صحارى.

البحـــر الأحمـــر

فى مرحلة «البداية» لم يكن هناك أى اهتمام من الشركات بهذه المنطقة وهـو وضـع استمر حتى أواخر السبعينات [1] وبصفة عامة شهد البحر الأحمـر علـى حـدوده الشـرقية والغربية نشاطًا استكشافيًا محدودا. وقد يرجع ذلك إلى المياه العميقة بالمنطقـة التـى تؤثـر بلا شك على اقتصاديات الاكتشافات الصغرى.

وقد شهدت مرحلة البداية حفر بئرين فقط فـى هـذه المنطقـة، إحداهـا قـامت بـها شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» فى جزيرة «الجفتون» وهى تقابل الغردقة وذلـك فى مارس ١٩٢٢، والأخرى شركة «سوكونى فاكوم» فى جزيـرة «الجفتـون الصغـير» فـى مايو ١٩٣٩ ووجدت جافة.

(١) فى أواخر السبعينات تقدمت ثلاث شركات كبرى غطت مناطق امتيازها هذا الحوض الرسوبى. وهى شركات إسو بمنطقة شعاب على، فيليبس بمنطقة القصير، ويونيون بمنطقة رأس بنياس. وبعد تخلى شركة يونيون عن منطقتها أخذتها شركة « ت و تال».

☐ تطور الإنتاج من الزيت الخام

١٩١٠ - ١٩٥١

كما سبق لنا أن أوضحنا، لم تكن هناك غير أربعة حقول منتجة بالبلاد حتى نهاية عام ١٩٥١، اثنان منهما بالصحراء الشرقية على ساحل البحر الأحمر وهما حقلا الغردقة ورأس غارب والتابعان لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، وحقلا سدر وعسل المكتشفة مؤخرا فى ٤٦، ١٩٤٨ بسيناء لآبار الزيوت بالاشتراك مع شركة فاكوم أويل كومبانى.

وفى هذه المرحلة بلغ إنتاج البلاد السنوى حوالى مليون برميل (حقل الغردقة) وذلك اعتبارًا من عام ١٩١٧، حوالى ٢ مليون برميل عام ١٩٣٠ . ومع دخول حقل رأس غارب فى عام ١٩٣٨ بدأت الأربعينات تشهد متوسطا للإنتاج السنوى يبلغ حوالى ٨ - ٩ ملايين برميل ارتفع فى بداية الخمسينات إلى حوالى ١٧ مليون برميل فى العام نصفها من حقل رأس غارب، والنصف الآخر من حقول سيناء فى سدر وعسل. ويوضح الشكل رقم (٦) تطور الإنتاج من الحقول المصرية المكتشفة خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٥١ وكذلك نسبة مساهمة مناطق الإنتاج، وقد بلغ الإنتاج الإجمالى المجمع خلال تلك الفترة حوالى ١٦٤ مليون برميل والاحتياطى المكتشف بالحقول حتى نهاية عام ١٩٥١ حوالى ٢٨ مليون طن.

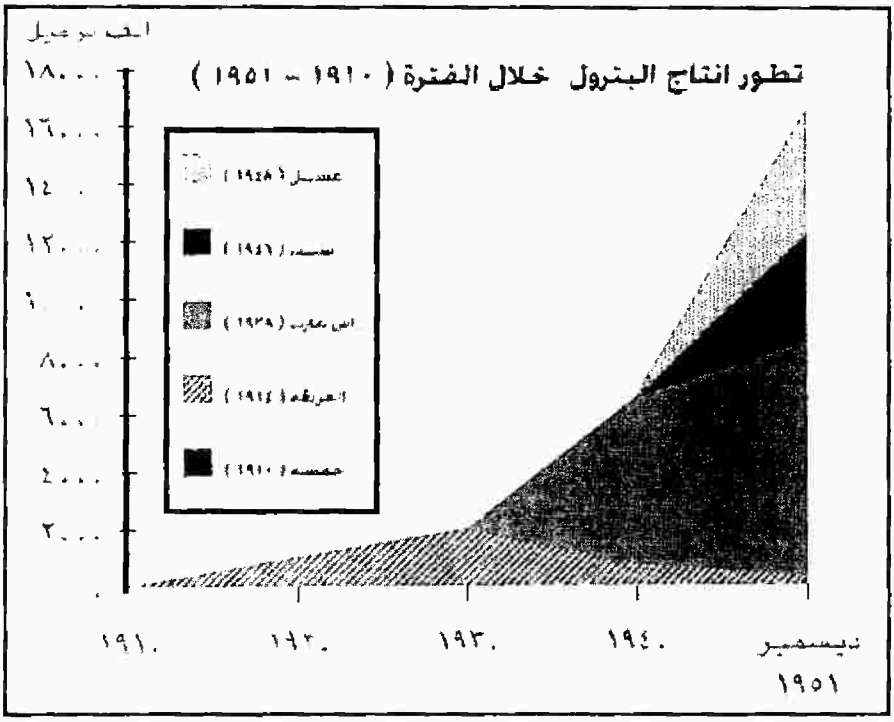

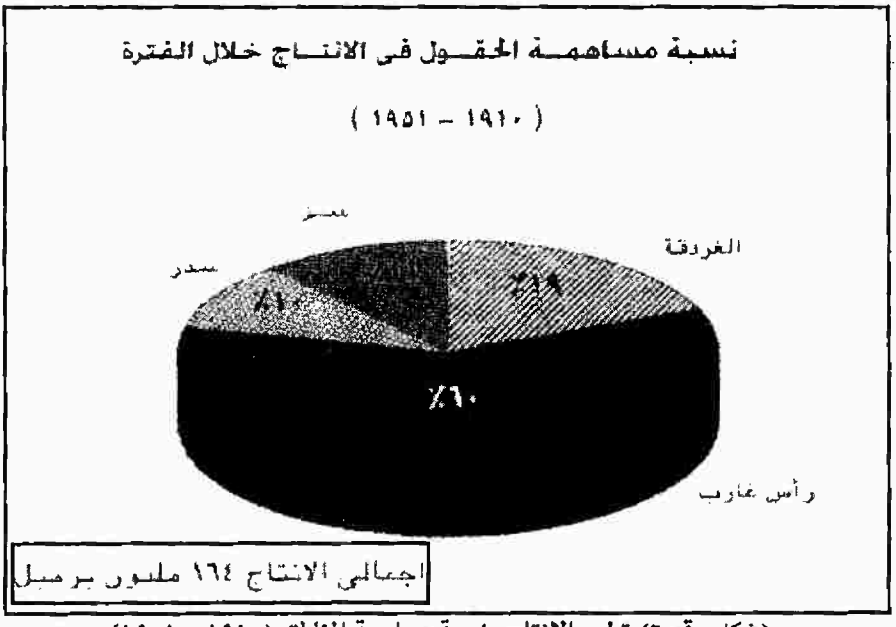

(شكل رقم ٦) تطور الإنتاج ونسبة مساهمة المناطق (١٩١٠ - ١٩٥١)

البدايـــــــــــــة

فى صنـاعة التكرير المصرية

كانت مصر أول بلد عربى إفريقى تقوم فيه صناعة تكرير البترول فقد شهد عام ١٩١١ الاحتفال بوضع حجر الأساس لمعمل تكرير أبار الزيوت الإنجليزية المصرية [١] بمدينة السويس، وقد بدأ تشغيل هذا المعمل فى عام ١٩١٣ بطاقة ١٠٠ ألف طن فى السنة، لتكرير البترول الناتج من حقل جمسة. بقصد تزويد السوق المحلية باحتياجاتها من المواد البترولية المختلفة.

وسرعان ما أعقب ذلك اكتشاف شركة آبار الزيوت لحقل الغردقة فى عام ١٩١٤، وكذلك اكتشاف حقل رأس غارب عام ١٩٣٨ وسدر وعسل بسيناء عامى ١٩٤٦، ١٩٤٨.

وقد تطلب ذلك إدخال التوسعات بزيادة طاقة التكرير لموائمة تعاظم الاستهلاك للسوق المحلى مع توفر الإنتاج من الزيت الخام المتاح للبلاد من تلك الحقول المكتشفة ويوضح الجدول (رقم ٥) أنه من البداية حتى الأربعينات كانت هناك دائمًا سعات فى طاقة التكرير تزيد عن الإنتاج المتاح من الحقول المكتشفة بالبلاد وعلى الوضع الموضح بالجدول المشار إليه.

---

(١) إن سرعة قيام شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية التى تكونت عام ١٩١١ بتنفيذ معمل للتكرير بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويا فى السويس وبالموقع المميز والمساحة الكبيرة التى أختيرت لهذا الغرض. بحيث يبدأ تشغيله فى عام ١٩١٣. والإجراءات التى سبق انا ايضاحها التى بدأت باهتمام شركة شل العالمية بالمنطقة عام ١٩٠٨ بإقناع شركة «سيندیكيت» صاحبة الامتياز فى شمال جمسة بإرسال أحد خبراء شركة شل لعمل مسح جيولوجى للمنطقة والذى أظهر أن المنطقة جنوبًا فى جمسة لدى امتياز شركة ترست أكثر أهمية. وعلى الرغم من تحقيق شركة ترست اكتشاف أول بئر منتجة واستقرار الإنتاج التجارى لديها عام ١٩١٠. فقد جاء التحرك فى ديناميكية واعية من جانب «شركة شل» العالمية بأن يؤول لها امتياز المنطقة بكاملها متمثلا فى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية عام ١٩١١ بما يوضح تمامًا أن ذلك قد جاء فى استراتيجية واعية ومخططة. ولها ما يساندها كمتطلب يرتبط والأوضاع السياسية والمسيطرة آنذاك فى هذه الحقبة من تاريخ مصر (الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩٥٤).

عـام	الطاقة المتاحة بمعمل تكرير آبار الزيوت بالسويس (ألف طن/العام)	الخام المتاح بالبلاد (ألف طن/العام)	ملاحظـات
١٩١٠*	–	١,٧	
١٩١٣	١٠٠	١٤	بدء الإنتاج من معمل آبار الزيوت بالسويس.
١٩١٤	١٠٠	١١٠	اكتشاف حقل الغردقة بالبحر الأحمر عام ١٩١٤
١٩١٩*	٣٠٠	٢٢٥	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى ٣٠٠ ألف طن/العام
١٩٢٨*	١٠٠٠	١٧٩	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى مليون طن/العام
١٩٢٩	١٠٠٠	٢٧٦	
١٩٣٦*	١٣٠٠	١٨٤	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى ١,٣ مليون طن/العام
١٩٣٨	١٣٠٠	٢٢٩	اكتشاف حقل رأس غارب بالبحر الأحمر عام ١٩٣٨
١٩٣٩	١٣٠٠	٦٧٧	
١٩٤٦	١٣٠٠	١٢٩٧	اكتشاف حقل رأس سدر بسيناء عام ١٩٤٦
١٩٤٧	١٣٠٠	١٣٥٧	
١٩٤٨	١٣٠٠	١٩١٥	اكتشاف حقل عسل بسيناء عام ١٩٤٨.
١٩٥١*	٢٣٠٠	٢٣٧٩	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى ٢,٣ مليون طن/العام

جدول رقم (٥)

تشغيل الخام والطاقة المتاحة (١٩١٠ - ١٩٥١)

* التوسعات التى تمت بمعمل تكرير آبار الزيوت بالسويس، هذا بخلاف معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس الذى أنشأته الحكومة عام ١٩٢١ بطاقة ١٨ ألف طن فى العام وشهد توسعات إلى ١٣٠ ألف طن سنويا فى عام ١٩٣٦ وإلى ٤٠٠ ألف طن سنويا فى عام ١٩٥١.

الحكومة تدخل فى صناعة البترول وتنشئ أول معمل للتكرير بالسويس

استهدفت الحكومة إقامة معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس فى عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ بقصد تكرير حصتها العينية من الزيت الخام التى كانت تحصل عليها كإتاوة عما تستخرجه الشركات صاحبة امتياز استغلال حقول آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وكانت طاقة التكرير فى البداية ١٨ ألف طن فى السنة، بلغت ١٣٠ ألف طن فى عام ١٩٣٦ وتطورت إلى ٤٠٠ ألف طن سنويا فى بداية عام ١٩٥٢ [١].

أنواع الزيت الخام بالحقول المكتشفة ومدى تغطية تشكيلة المنتجات التى تحتاج إليها البلاد الفترة من ١٩١٠ - ١٩٥١

على الرغم من أنه قد توافرت بالبلاد طاقة التكرير الإجمالية لمعمل تكرير آبار الزيوت والمعمل الأميرى بالسويس طوال هذه المرحلة، وبما يغطى دائمًا من حيث السعة الإنتاجية كطاقة تكرير لإجمالى الخام المنتج من الحقول المصرية، كما سبق إيضاحه، ففى عام ١٩٥٢ مثلاً بلغت طاقة التكرير بالمعملين حوالى ٢,٧ مليون طن فى حين بلغ الإنتاج من الزيت الخام بالحقول المكتشفة آنذاك وهى الغردقة وغارب وسدر وعسل حوالى ٢,٣٧ مليون طن فى العام، إلا أنه كان هناك دائما فرق مؤثر بين نمط إنتاج المعامل ونمط الاستهلاك، فى قطاع المقطرات الوسطى (الكيروسين - السولار/ديزل)، كوضع ناشئ عن نوعية الخامات المصرية المتوفرة آنذاك. وكذلك نوعية أجهزة التكرير بالمعامل التى كانت تقتصر فى البداية على التقطير بدون العمليات التحويلية وذلك من جهة. وإلى تعاظم الاستهلاك من المنتجات البترولية وبصفة خاصة بعد انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى. وفى بداية الخمسينات كانت مصر تستورد نحو ثلث احتياجاتها ومعظمها من المقطرات الوسطى (الكيروسين/السولار).

---

(١) بلغت الطاقة بمعمل آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى ذلك الوقت ٢.٣ مليون طن فى العام أى أن إجمالى طاقة التكرير بالبلاد كانت تبلغ ٢.٧ مليون طن فى العام.

فى نوعية الزيت الخام المنتج بالحقول المصرية المكتشفة ١٩١٠ - ١٩٥١

يعتبر الزيت الخام المنتج من الحقول الأربعة المكتشفة خلال تلك الفترة كلها من النوع الثقيل حيث لا تتعدى درجة الجودة فيه٢٦درجة وبه نسب كبريت عالية بلغت فى خام رأس غارب حوالى٢.٨٥٪وزنا، كما أنها من النوع الأسفلتى وتصل فيه درجة الكربون المتخلف حوالى١٠.٩٪ وزنًا، ويوضح الجدول رقم(٦) تحليلاً للزيت الخام وكذلك الجدول رقم(٧) نسب المنتجات المقطرة من تلك الخامات الوطنية مع إدراج الوضع المقارن للخام الروسى(درجة جودة ٣٣) والخام العربى(درجة جودة٣٦) لبيان فرق النوعية [١].

جدول رقم (٦) تحليل الزيت الخام المنتج بالحقول المصرية

البيان	خام رأس غارب	سدر	عسل	خام روسى °	خام عربى °
الوزن النوعى عند ١٥/٤م	٠,٩٠٣٥	٠,٩١٨	٠,٩٢٣	٠,٨٦٠	٠.٨٥٤١
درجة الجودة	٢٥,٢	٢٢,٥	٢١,٧	٣٣,٠	٣٤,٠
نسبة الكبريت ٪ بالوزن	٢,٨٥	٢,٠	٢,١	١,٤٥	١,٦
نسبة المياه ٪ بالحجم	٠,٥٥	٠,١٨	٠,١٨	٠,٢٥	٠,٠٥
نسبة الأملاح / بالوزن	٠,٠٠٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
درجة الانسكاب ٥ ف	٢٥	٣٠	٣٠	أقل من ٢٠ف°	أقل من ٢٠ف°
نسبة الرواسب ٪ بالوزن	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	خالية	خالية
نسبة الكربون المتخلف ٪ بالوزن	٨,٦	٩,٧	٩.٩	٣,٣٥	٣,٤
نسبة الرماد / بالوزن	٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	٠,٠٣٥	٠,٠٢	٠,٠٢
اللزوجة رد ودد ١ عند ١٠٠ ف	١٢٥	٢٢٦	٣٠٥	٤٠	٣٧
ضغط البخار (ريد) عند ١٠٠ ف	٤	–	–	٦	–
التقطير					
درجة ابتداء الغليان م°	٦٥	١٠٢	١٤٠	٥٣,٥	٥٣
نسبة المقطر عند ١٠٠ م°	٣,٥	–	–	١٢,٠	٨
١٢٥ م°	٧,٠	١	١	١٨,٠	١٤
١٥٠ م°	١١,٠	٥	٤	٢٦,٠	٢٠
١٧٥ م°	١٥,٠	٨	٦	٣٢,٠	٢٦

(١) خامات استوردتها البلاد فيما بعد لحل مشكلة المقطرات الوسطى الكيروسين / السولار لمواءمة نمط الاستهلاك المطلوب للبلاد بديلا للدخول فى إنشاء أجهزة أكثر تعقيدًا للعمليات التحويلية.

تابع جدول رقم (٦) تحليل الزيت الخام المنتج بالحقول المصرية

البيـــان	خام رأس غارب	سدر	عسل	خام روسى °	خام عربى °
٢٠٠ م°	١٩,٠	١٢,٥	٧,٥	٣٧,٠	٣١
٢٢٥ م°	٢٣,٠	١٧,٠	١٢,٠	٤٢,٠	٣٦
٢٥٠ م°	٢٧,٠	٢٠	١٦	٤٦,٥	٤١
٢٧٥ م°	٣١,٠	٢٥	٢٢	٥٢	٤٦
٣٠٠ م°	٣٥,٠	٣٠	٢٦	٥٦	٥٢

(٥) خامات أجنبية كوضع مقارن.

جدول رقم (٧)
نسب المنتجات المقطرة بالخامات الوطنية عند تشغيلها بمعامل التكرير

البيـــان	رأس غارب	الغردقة	رأس سدر	عسل	روسى°	عربى °
غـــاز	١,٠٧	١.٠٧	٠,٦٥	٠,٣٠	١,٢٠	٠,٨٩
غاز سائل	٠,٦١	٠,٦١	٠,٣٨	٠,١٨	٠,٨٥	١,٣٦
بنزيـن	٨,٩٣	٨,٩٣	٢,٦٣	١,٢٠	١٥,٤٥	١٣,٢٣
كيروسين	٥,٥٦	٥,٥٦	٨,٧٤	٩,٩٦	١٠,٠٢	١٧,٩٠
سـولار	٢,٧٨	٢,٧٨	١,٢٢	١,٢٢	١٣,٠٨	١٠,٤٠
ديـــزل	٣,٥١	٣,٥١	–	–	٤,٤٣	٤,٢٦
مـازوت	٧١,٨٥	٧١,٨٥	٨٠,٩٩	٨١,٧٥	٤٩,٥٥	٤٦,٥٥
كبريت	٠,٢٨	٠,٢٨	–	–	–	–
وقـــود) غـــاز	٠,١٢	٠,١٢	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,١٣	٠,١٠
الاحتراق) مازوت	٢,٨٨	٢,٨٨	٢,٩٣	٢,٩٧	٢,٨٧	٢,٩٠
الفـاقـد	٢,٤١	٢,٤١	٢,٣٩	٢,٣٩	٢,٤٢	٢,٤١
المجمـوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(٥) خامات أجنبية للوضع المقارن ويلاحظ ارتفاع نسبة البنزين والكيروسين والسولار بها وانخفاض المازوت إلى أقل من ٥٠٪ فى حين يصل المازوت بالخامات المصرية إلى ٧٠ – ٨٠٪.

فى تطور الاستهلاك من المنتجات البترولية

البداية.. فى استخدام الكيروسين والبنزين فى مصر

أولاً : الكيروسين:

عرفت مصر الكيروسين كوقود للإنارة مع بداية القرن العشرين، وتشير بعض المراجع إلى أن الكيروسين قد دخل البيت المصرى لأول مرة فى عام ١٩٠٣، شأنه فى ذلك الوضع الذى كان يسود الكثير من دول العالم فى ذلك الوقت، فقد كانت تجارة الكيروسين (المعبأ فى صفائح) هو أول استخدام لمنتج بترولى منذ أن قام الصيدلى الأمريكى «صمويل كير» فى منتصف القرن التاسع عشر بأول محاولة لتكرير زيت البترول فى قنينة صغيرة، عندما تراكم لديه فى صيدليته مخزون كبير من زجاجات البترول التى كان يتم تسويقها كزيت له قدرة علاجية، وأخرج كير القطفة الأولى نقية صفراء خفيفة وجدت طريقها لغرض الإنارة، ومن هنا جاءت التسمية «كيروسين» مشتقا من اسمه، ثم بدأ استعمال الكيروسين بعدها فى الطهى والتسخين فكان بذلك أول وقود بترولى ينازع وضع الفحم، وحتى مطلع القرن الحالى كان الكيروسين هو المنتج البترولى الوحيد الذى يستعمل وكانت باقى المنتجات الأخرى كالبنزين وغيره تطرح باعتبارها مواد غير مرغوب فيها.

وقد كانت شركة «ورمس» هى القائمة على توزيع البترول فى مصر بدءًا من عام ١٩٠٣ وكيلة عن شركة شل العالمية[١] التى كانت تسيطر فى ذلك الوقت على تجارة وتسويق البترول فى أماكن كثيرة من العالم.

وقد يكون من المفيد - كوضع تسجيلى أيضا - أن ننقل للقارئ على لسان أقدم الوكلاء العاملين فى ذلك المجال بمدينة الفيوم[٢].

(١) تشير بعض المراجع إلى أن أول شركة أنشأت فى مصر منافذ لتسويق المواد البترولية هى شركة «منتاشوف» عام ١٨٨٢.

(٢) أصبح وكيلا لشركة «شل» فيما بعد عندما دخلت مصر فى عام ١٩١١ وأنشأت فرعها فى مصر واستغنت عن خدمات شركة ورمس (والحديث من مجلة طريق النجاح التى كانت تصدرها شركة شل وهو العدد الثانى من السنة الثامنة مارس ١٩٦٠).

«أن تجارة البترول فى ذلك الوقت كانت من أشق الأعمال التجارية بالنسبة لصعوبة المواصلات وأنه كانت تصله صفائح الكيروسين من شركة ورمس بالإسكندرية، وذلك فى المراكب الشراعية حتى (الواسطى) فيتولى نقلها إلى الفيوم فى جوف الصحراء على متن الإبل وظهور الدواب»، وعلى الرغم من هذا فقد انتشرت تجارة وتسويق الكيروسين فى مصر، ويمكننا أن نتخذ عام ١٩١٠ تاريخًا لنشأة سوق بترولية منظمة بالبلاد، وفى ذلك العام تجاوز معدل الاستهلاك للكيروسين مائة ألف طن فى العام وهى كمية يتطلب تسويقها وجود شبكة منظمة للتوزيع.

ثانيًا : البنزين

قد يكون من الطريف أن نستكمل هنا أيضا ما يقصه «وكيل الفيوم» عن أول معرفته للبنزين حيث يقول:

«كانت شركة (ورمس) هى المهيمنة على تجارة البترول.. ولم تكن الفيوم تعرف من منتجات البترول غير (الجاز) الأبيض وكان أول عهد الفيوم بالسيارات، سيارة اشتراها الدكتور (اسكرين).. وقد جاءنى هذا الدكتور يوم وقال (فيه شىء اسمه بنزين يحطوه فى العربية تمشى وهذا الشىء يباع فى صفائح عند شركة ورمس فهل يمكنك استحضار خمسة صفائح منه؟) قلت (أكتب لهم جواب وأشوف) وكتبت لهم الخطاب التالى (فيه دكتور عندنا اشترى أوتمبيل. وبيقول إن فيه حاجة تنحط فيه تخليه يمشى اسمها البنزين.. فإن كان عندكم الصنف ده ابعتوا لنا منه خمسة صفائح) وبالفعل أرسلت لنا الشركة الخمس صفائح من الإسكندرية.. وكانت هذه أول رسالة من البنزين تدخل الفيوم.. وارتفع رقم بيع البنزين حتى وصل فى نهاية عام ١٩١٠ إلى ١٠ صفائح شهريا».

ومع ازدياد ظهور السيارات فى شوارع المدن المصرية وانتشار هذا الاستخدام، نشأت معها الحاجة إلى زيوت التزييت المعدنية أيضا، وراح معدل استهلاك البنزين والزيوت المعدنية يزداد من عام لآخر حتى تخطى العشرة آلاف طن من البنزين وخمسمائة طن من الزيوت فى عام ١٩٢٣.

تطور الاستهلاك من المنتجات البترولية بالبلاد المرحلة ١٩١٠ - ١٩٥١

كانت مصر من أسرع الدول تحولاً من الوقود الصلب كالفحم والخشب إلى الوقود البترولى. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين أولهما عدم اكتشاف موارد محلية من الفحم حتى أواخر العقد السادس من القرن الحالى مما أدى إلى اعتماد البلاد اعتمادا كليًا على الفحم المستورد وثانيهما أن مصر كانت من أولى الدول التى عثرت على البترول فى أراضيها فى التاريخ الحديث، وبصفة خاصة أول دولة فى منطقة الشرق الأوسط تنتج البترول من أراضيها (١٩١٠)، وتقام فيها صناعة تكرير البترول (١٩١٣) وهو المعمل الذى أقامته شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بمدينة السويس بطاقة إنتاجيه آنذاك ١٠٠ ألف طن فى العام لسد الاحتياجات للسوق المحلية من المنتجات البترولية المختلفة.

وفى أقل من عشر سنوات دخلت الحكومة أيضا مجال تكرير الزيت الخام -كما سبق لنا إيضاحه - وذلك بإنشاء معمل تكرير البترول بالسويس عام (٢١ - ١٩٢٢) بطاقة ١٨ ألف طن فى العام، وقد تلاحقت بعد ذلك الزيادة فى الطاقات بمعامل التكرير بالبلاد لمواءمة زيادة الطلب لسد احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم فى عام ١٩٢٣ إنشاء ورصف أول طريق أسفلتى بالبلاد باستخدام الأسفلت المنتج من معمل تكرير آبار الزيوت بالسويس.

وقد تطور استخدام المنتجات البترولية بالبلاد على الوضع التالى: -

(أ) حتى عام ١٩٢٠ :

لم تكن البلاد تستهلك من المنتجات البترولية سوى الكيروسين الذى بلغ عام ١٩٢٠ حوالى ١٢٥ ألف طن، ومن البنزين ٥ آلاف طن ولكن هذه الفترة التاريخية التى شهدت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، قد صاحبها بما يلزم التنويه:

- بدء الإنتاج من معمل تكرير آبار الزيوت عام ١٩١٣ بطاقة ١٠٠ ألف طن.
- اكتشاف شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية لحقل الغردقة ١٩١٤.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ ، كان متوفرًا بشركة آبار الزيوت من إنتاج الزيت الخام (من حقلى جمسة والغردقة) حوالى ٢ مليون برميل/ العام وبما يكفى احتياجات معمل التكرير التابع لها بالسويس وكانت طاقته ٣٠٠ ألف طن/العام.

ولاشك أن ذلك أمر قد ساهم بالدرجة الأولى فى سد الاحتياجات المطلوبة لتموين العمليات الحربية للحلفاء آنذاك، بل جعلها فى وضع مميز من الناحية الاستراتيجية.

(ب) حتى عام ١٩٢٥ :

يمكن اعتبار عام ١٩٢٥ من معالم تاريخ سوق البترول المصرية ففى ذلك العام بلغ إجمالى الاستهلاك السنوى من المنتجات البترولية حوالى ربع المليون طن كما هو موضح بالجدول رقم (٨).

المنتج	طن مترى	٪
البنزين	٢٣٩٠٠	١٠,٢
الكيروسين	٢٠٣٥٠٠	٨٦,٩
الأسفلت	٢٠٠٠	٠,٩
الزيوت المعدنية	٤٧٠٠	٢,٠
الإجمالى	**٢٣٤١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٨)

النمط الاستهلاكى بالبلاد عام ١٩٢٥

(جـ) حتى عام ١٩٢٩

شهدت السوق المصرية استخدام منتجات السولار/ الديزل والمازوت، ومع ظهور الصناعة ومحطات القوى الكهربائية فى البلاد. شهد عام ١٩٢٩ اكتمال إطار سوق

مصر البترولية وتجاوز معدل الاستهلاك نصف المليون طن كما هو موضح بالجدول رقم (٩).

المنتج	طن متري	٪
بنزين	٥٣٤٠٠	٩,٦
كيروسين	٢٨٢٥٣٠	٥٠,٨
سولار/ ديزل	١١٨٧١٠	٢١,٤
مازوت	٦٣٧٦٠	١١,٥
زيوت تشحيم	٢٠٤٠٠	٣,٧
أسفلت	١٧٠٠٠	٣,٠
الإجمالى	٥٥٥٨٠٠	١٠٠

جدول رقم (٩)

النمط الاستهلاكى بالبلاد عام ١٩٢٩

ولم يحدث تغير فى الطابع الاستهلاكى حتى عام ١٩٣٩ سوى فى السولار/ ديزل حيث تضاعفت الكميات المستخدمة إلى حوالى ٢٢٠ ألف طن/ العام.

هذا وقد شهد عام ١٩٣٢ دخول مصر، عهد الطيران الحربى والتجارى، ولكن نمو حركة الطيران كان بطيئًا فى السنوات السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية فلم يتجاوز الاستهلاك السنوى من جازولين الطيران ٥٠٠٠ طن عام ١٩٣٩.

(د) الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

بقيام الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء ودول المحور فى عام ١٩٣٩، فقد جاء ذلك إيذانا بتحول البلاد عن الفحم إلى البترول، إثر الاضطرابات فى المواصلات البحرية بسبب ظروف تلك الحرب مما أدى إلى شح واردات الفحم الذى كان حتى ذلك الحين عماد النقل بالسكك الحديدية والوقود الأساسى للنشاط الصناعى المحدود، وقد ساعد على نجاح هذا التحول بالقطع الزيادة الكبيرة التى طرأت على إنتاج البترول (اكتشاف حقل غارب عام ١٩٣٨) فبادرت الحكومة إلى تحويل جميع قاطرات السكة الحديد تقريبًا لاستخدام السولار/ ديزل بدلاً من الفحم

كما تم تحويل معظم الأفران لتعمل بالوقود البترولى، وانخفض الاعتماد على الفحم من حوالى ٤٨٪ قبل سنوات الحرب إلى ٦,٥٪ بعد انتهائها كما توضحه المقارنة التالية :

عام	١٩٣٩	١٩٤٧
الفحم	٤٧,٦٪	٦,٥٪
البترول	٤٤,٨٪	٨٦,٢٪
أنواع وقود أخرى	٧,٦٪	٧,٣٪
إجمالى	١٠٠	١٠٠

وفى أول سنوات الحرب عام ١٩٣٩ كانت البلاد تستورد حوالى ٤٠٩ ألف طن من الكيروسين والسولار لتغطية الاحتياجات التى بلغت حوالى ٥٤٦ ألف طن فى حين لم يكن الإنتاج من معملى السويس يتعدى حوالى ١٤٠ ألف طن كما هو موضح بالجدول رقم (١٠).

الكمية (طن مترى)

المنتج	الإنتاج من معامل التكرير	الاستهلاك	الزيادة / النقص
البنزين	١٠٩٦٠٠	٨٦٩٠٠	+ ٢٢٧٠٠
الكيروسين	٥٤٨٠٠	٣١٣٩٠٠	- ٢٥٩١٠٠ (٥)
السولار / الديزل	٨٢٠٠٠	٢٣١٧٠٠	- ١٤٩٧٠٠ (٥)
المازوت	٢٥٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	+ ١٧٠٠٠
البيتومين	١٥٩٣٠٠	٥٤٠٠٠	+ ١٠٥٠٠٠
الإجمالى	**٦٥٩٧٠٠**	**٧٧٠٥٠٠**	- ١١٠٨٠٠

جدول رقم (١٠)

استهلاك المنتجات البترولية عام ١٩٣٩

(٥) إجمالى الاستيراد من الكيروسين / سولار حوالى ٤٠٩ ألف طن.

كما شهدت الحرب والسنوات التى تلتها تغيراً ملحوظاً فى نمط الاستهلاك بالبلاد فبعد أن كان البيت المصرى هو المستهلك الأول للبترول أصبحت الصناعة والسكك الحديدية ومحطات القوى على رأس القطاعات المستهلكة للوقود البترولى وكذلك قيام عدد من الصناعات الجديدة مما انعكس على معدلات استهلاك المازوت والسولار / ديزل كما هو موضح (بالجدول رقم ١١):

المنتجات	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠
البنزين	٦,٢٪	٦,٦٪	٨,٧٪
الكيروسين	٣٤,٨٪	١٩,٣٪	٢٠,٢٪
السولار / ديزل	٢٩,١٪	١٦,٢٪	١٢,٧٪
المازوت	٢٩,٩٪	٥٧,٩٪	٥٨,٤٪
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١١)

تغير نمط الاستهلاك بالبلاد خلال سنوات الحرب وما بعدها (١٩٤٠ - ١٩٥٠)

ويوضح الجدول (رقم ١٢) التوزيع النسبى للمنتجات البترولية فى بداية الخمسينات على قطاعات الاستهلاك بالبلاد مما يعكس حركة النشاط الاقتصادى القائم آنذاك باعتبار أن الاعتماد على البترول فى ذلك الحين قد بلغ ما يزيد عن ٨٦٪ من إجمالى الطاقة المستخدمة بالبلاد كما سبق إيضاحه.

القطاع	بنزين	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت
المرافق العامة للنقل	١٠٠٪	–	٦٪	٩٪	٥٩٪
الزراعة	–	٢٨٪	٤٥٪	٥٧٪	٩٪
الصناعة	–	٧٪	٤٥٪	٣٣٪	٣٢٪
الأغراض المنزلية	–	٦٥٪	٤٪	١٪	–
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبى لمنتجات البترول بالقطاعات المختلفة بالبلاد فى بداية الخمسينات

هذا ويوضح الجدول رقم (١٣) تطور استهلاك المنتجات البترولية خلال مرحلة البداية بكاملها ١٩١٠ - ١٩٥١

الكمية (ألف طن)

النوع	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
بوتاجاز	–	–	–	٠,٢	٢,٤
بنزين طائرات	–	–	–	٣,٠	٣٧.٧
بنزين	١,٧	٤,٨	٥٨,٦	٨٤,٩	٢٤٤,٢
كيروسين	١١٦,٠	١٢٤,٦	٢٩٥,٥	٢٧١,٨	٥٦٣,٩
سولار / ديزل	–	–	١٣٩,٦	٢٢٧,٨	٣٥٤,٩
مازوت	١,٦	–	٤٩,٨	١٩٧,١	١٦٢٦,٩
زيوت تشحيم	–	–	١٩,٤	٢٤,٠	٣٩,٥
أسفلت	–	–	١٧,٨	٨٤,١	٤٠,٤
الإجمالى	**١١٩,٣**	**١٢٩,٤**	**٥٨٠,٧**	**٨٩٢,٩**	**٢٩٠٩,٩**

جدول رقم (١٣)

تطور الاستهلاك مرحلة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١)

الشركات العاملة فى مجال التوزيع والتسويق للمنتجات البترولية

منذ البداية، ظل هذا النشاط قائما تحتكره الشركات الأجنبية بالبلاد (شركة منتاشوف ١٨٨٢، موبيل فاكوم ١٩٠٢، شركة ورمس ١٩٠٤[١]، شركة شل ١٩١٣، كالتكس ١٩٣٧، إسو ١٩٣٩)، ومع ظروف المعاناة لارتفاع الأسعار للمنتجات البترولية التى كانت تتحكم فيها تلك الشركات القابضة على النشاط بكامله بالبلاد (الإنتاج، التكرير، التصنيع، النقل، التوزيع، التسويق) بل شاملا الاستيراد أيضا، جاء التحرك لأول مرة فى عام ١٩٣٤ لإنشاء جمعية تعاونية من المصريين بعيدا عن الإطار الحكومى الذى وجد منها كامل السائدة - وذلك لكسر حدة هذا التحكم، فى إطار كامل من الفهم للقيود والظروف السياسية السائدة بالبلاد آنذاك التى كانت تحول دون تدخل السلطة التنفيذية، ومع هذا بلغ أقصى ما وصلت إليه حصة هذه الجمعية حتى نهاية هذه المرحلة وبدء قيام الثورة عام ١٩٥٢ حوالى ٢,٥٪ فقط من حجم السوق المحلى، ويستأهل الأمر أن نعرض هنا تسجيلا لتلك المرحلة من تاريخ العمل البترولى.

كانت هناك ثلاث شركات تعمل فى تسويق المنتجات البترولية بالبلاد هناك إلى جانب شركة شل (وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية) التى كانت تمتلك معملا لتكرير البترول بالسويس، كما كان لها الحق أيضا فى استيراد وتصدير المنتجات البترولية طبقا للاتفاقيات المبرمة معها عام ١٩١٣، عام ١٩٣٧، وهى الشركات التالية:

شركة موبيل أويل[٢]

يرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٨٩٦، حيث قامت الشركة بتسجيل العلامة التجارية الخاصة بها، وكان اسمها فى ذلك الوقت «فاكوم أويل كومبانى»، غير أن النشاط الفعلى لتسويق المنتجات البترولية الخاصة بالشركة بدأ عام ١٩٠٢، وقد شيدت

(١) وكيلا عن شركة شل العالمية لتسويق المنتجات البترولية عبر القارات آنذاك.

(٢) بدأت فى عام ١٩٣٦ نشاط البحث والتنقيب حيث اكتشفت البترول واستخرجته فى حقل رأس بدر وعسل إلا أن النشاط توقف فى الستينات، ثم عادت فى عام ١٩٧٣ بتأسيس شركة جديدة «موبيل مصر للاستكشاف».

أول مستودع لتخزين المنتجات البترولية بمنطقة القبارى بالإسكندرية، وأول مستودع للقاهرة فى غمرة عام ١٩٠٧، وتلا ذلك إنشاء مستودعات أخرى فى بور سعيد والسويس والوجه القبلى فى الأعوام من ١٩٠٧ إلى ١٩١٦، وتغير الاسم التجارى للشركة بمصر عدة مرات ففى عام ١٩٥٢ تم تغيير الاسم التجارى للشركة إلى «سوكونى - فاكوم أويل مصر»، ثم فى عام ١٩٥٥ إلى «موبيل أويل مصر».

شركة كالتكس

أنشئت كالتكس مصر كشركة مساهمة مصرية خاضعة للقوانين المصرية فى ١١ يناير ١٩٣٧، حيث تمتلك شركة كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن[1] ٩٤٪ من رأس مال الشركة، وفى نفس السنة أنشئت شركة الغاز المصرية «سيب» (S.E.P.) خصيصًا لتسويق منتجات شركة كالتكس فى السوق المحلى. حيث قامت بإنشاء سلسلة من المستودعات والمحطات داخل مصر لتسويق وتوزيع المنتجات[2].

شركة إســـو

فى مايو من عام ١٩٣٧ أنشئت فى مصر شركة مصرية باسم «ستاندرد أويل مصر»، المملوكة لشركة ستاندرد أويل - نيوجيرسى بغرض العمل فى مجال البترول وبصفة أساسية فى مجال التنقيب عن البترول بالإضافة إلى بعض الأنشطة التسويقية فى مجالى تموين الطائرات بمطار القاهرة، وتموين السفن فى بور سعيد. وفى يناير ١٩٤٨ قامت الشركة الأم «ستاندرد أويل - نيوجرسى» بشراء شركة «منتاشوف» والتى كانت قد تأسست فى مصر عام ١٨٨٢ وتعمل فى مجال تسويق المنتجات البترولية فى مصر (إلى جانب قبرص ولبنان والسودان وسوريا)، واعتبارًا من ١٩٤٩ أصبحت منافذ التسويق فى هذه البلاد تتبع شركة

---

(١) كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن بدورها مملوكة كلها ملكية مباشرة لستاندرد أويل كومبنى أوف كاليفورنيا وتكساكو انكوربوريتيد بالتساوى فيما بينهما.

(٢) وذلك حتى عام ١٩٥٦ حيث قامت حرب السويس وتأممت شركة الغاز المصرية وآلت مستودعاتها ومحطاتها إلى الشركة العامة للبترول ثم إلى شركة مصر للبترول. واستمر نشاط شركة كالتكس فى توريد الزيوت. وكذلك نشاط تموين السفن والطائرات.

«ستاندرد أويل مصر» حتى مايو ١٩٥٠ عندما تغير اسم الشركة فى المنطقة ليصبح شركة «إسو ستاندرد (الشرق الأدنى) - مصر».

وفى ظل هذا الانفراد جاء التفكير فى الحاجة إلى مؤسسة وطنية.

التحدى . . والصمود

المصريون يؤسسون أول جمعية تعاونية لكسر احتكار تسويق البترول.. بعيدًا عن الحكومة

شهد العالم فى مطلع الثلاثينيات أزمته الاقتصادية المعروفة التى اجتاحت بلدانا كثيرة منها مصر، وكانت ضربتها القاسية، بصفة خاصة بالنسبة إلينا. ما يخص محصول القطن الذى كان يعتبر فى ذلك الحين موردها الوحيد للعملات الأجنبية. إلى جانب الكساد للمحاصيل الزراعية الأخرى، خاصة وأن مصر فى تلك المرحلة كانت تعتبر بلدًا زراعيًا بالدرجة الأولى ولم تعرف التصنيع بعد. ودخل الشعب المصرى مرحلة من المعاناة الشديدة مع تدهور الحالة الاقتصادية وانتشرت البطالة، وعلى الرغم من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فقد اتجهت أسعار المنتجات البترولية بالبلاد إلى الارتفاع المستمر وهو أمر كان يخضع بالدرجة الأولى لشركات البترول الأجنبية بالبلاد والقابضة حتى ذلك الحين على كامل النشاط البترولى بها. وقد بدأت **المعاناة أصلاً مع طبقة المزارعين**، فلم يكن بمقدورهم تحمل إضافة أية أعباء مالية بزيادة الأسعار، فى الوضع الذى كان يسود فيه الكساد للمحاصيل وهبوط أسعارها يضعف القوة الشرائية.

لقد كان قانون التعاون بالبلاد (قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧) يتيح للجمعيات التعاونية آنذاك مجموعة من المزايا الاقتصادية التى تمكنها من مجابهة المؤسسات التجارية الكبيرة المنافسة. وكانت الحركة التعاونية فى مصر قد بدأت تزدهر باعتبار أن طريق التعاون هو أنسب الطرق للتكافل الاجتماعى والازدهار فى الظروف المتدهورة فى تلك المرحلة.

الـــرواد - وقصـــــة.. إنشـــــاء الجمعية التعاونية المركزية للبترول

لهذا اتجه الرواد من أبناء البلاد، والذين تفـهموا موقـف الحكومـة، فـى أنـها فـى وضع لا يمكنها من التدخل فى نشاط تسويق المنتجات البترولية. كما لم يكن فـى الميـدان جهاز وطنى تستطيع الحكومة من خلاله أن تخفف مـن المعانـاة التـى تتحملـها جماهـير الشعب وخاصة المزارعين، وفرض الأمر نفسه فى أنه يتطلب منهم :

- إنشاء مؤسسة وطنية تتخـذ شـكل جمعيـة تعاونيـة للقيـام بعمليـة توزيع وتسويق المنتجات البترولية.
- كسر سيطرة شركات البترول الأجنبية وذلك.

«باستيراد المنتجات من بلدان غـير خاضعـة للشـركات العالميـة بأسـعار منافسـة ومعقولة وتوزيع ما يتم استيراده علـى أعضـاء الجمعيـة بـهامش ربـح بسـيط لتغطيـة التكاليف فقط ولمواصلة النمو».

وقد يكون من المفيد أن نعرض بعضا من النشرات التى أصدرهـا الـرواد فـى حينـه، لتعكس فكر العمل الوطنى المنبثق آنذاك.

فقد ورد فى أول نشرة[1] وزعـت علـى الجمعيـات التعاونيـة الزراعيـة بـالبلاد جـاء فيها.

> «.. إن ما تقاسيه بلادنا من رفع شركات الاحتكار لأسعار البترول ومشـتقاته فـى هـذه السـنين التـى بلغـت فيـها الأزمـة أشـدها وانخفضت فيها سـائر أسـعار المحصـولات وحاجيـات المعيشـة، لدليل قوى على ما للبترول مـن أهميـة فـى حياتنـا الاقتصاديـة، فكثير من الأراضى مازالت مهملة فى زراعتها الصيفية بسبب عدم قدرة أصحابها على دفـع أثمـان البـترول الباهظـة التـى فرضتـها شركات الاحتكار».

(١) من الأوراق الخاصة بتاريخ الجمعية التعاونية المركزية للبترول المنشأة فى ١٨ مارس ١٩٣٤.

وأضافوا :

«.. رأينا بعد بحث دقيق أن الحل الداهم لهذه المشكلة الاقتصادية الخطيرة التى تواجهها البلاد لا يكون إلا بتآزر مستهلكى البترول كبارًا وصغارًا وجمع شملهم فى جمعية تعاونية واحدة بعيدة كل البعد عن النزاعات السياسية. تعمل على خدمة مصالح أعضائها والدفاع عنهم وتضم إليها المصريين مستهلكى البترول والجمعيات التعاونية الزراعية».

هذا وقد تم تأسيس الجمعية التعاونية المركزية للبترول[1] فى ١٨ مارس ١٩٣٤ برئاسة يوسف سليمان (باشا)، وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين واحدا وستين عضوًا، وبرأس مال مدفوع عند التأسيس ٩٣٢ جنيها موزعة على ٢٣٣ سهمًا بقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم.

واتجهت الجمعية إلى الاعتماد على بنك التسليف الزراعى الذى تم تأسيسه عام ١٩٣١ من أجل خدمة الفلاح المصرى، اعتمادا على أن منشأ هذا التجمع يخدم أصلاً المزارعين، وبما مكنها من أخذ موافقة البنك على قرض بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بالضمان الشخصى لبعض مؤسسى الجمعية وهم صفوة لها أوضاعها فى المجتمع المصرى آنذاك، وقد بدأت الجمعية فى مايو ١٩٣٥ بإقامة مستودعاتها بالمكس بمدينة الإسكندرية ويتكون من أربعة صهاريج كبيرة تسع حوالى ١٢ ألف طن تتصل رأسا بميناء الإسكندرية، وأصبح هذا المستودع جاهزا للعمل فى ٢٥ مايو ١٩٣٦، وفى بداية عملها أبرمت عقدًا مع شركة

---

(١) تكون أول مجلس إدارة الجمعية التعاونية المركزية للبترول من السادة الرواد:

١ – يوسف سليمان (باشا) أول رئيس مجلس إدارة
٢ – محمد زكى على (باشا) ثانى رئيس مجلس إدارة
٣ – محمد كامل عبد الرحيم (بك) صاحب الفكرة الأولى
٤ – محمود فهيم يوسف (باشا) عضو
٥ – كامل صدقى (باشا) عضو
٦ – حمدى سيف النصر (باشا) عضو
٧ – إبراهيم عبد الهادى (باشا) عضو
٨ – عبد الوهاب فهمى (بك) عضو
٩ – شلبى صاروفيم (بك) عضو
١٠ – عباس الرمالى (بك) عضو
١١ – عبد المجيد الرمالى (بك) عضو
١٢ – محمد عبد الله العربى (بك) عضو
١٣ – نجيب يوسف (بك) عضو

«البراهوثا» الرومانية لإستيراد الكيروسين والبنزين والسولار لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد وشهد يوم ٢٦ مايو ١٩٣٦ وصول ناقلة البترول (بيم) إلى ميناء الإسكندرية تحمل أول شحنه من الكيروسين والسولار لحساب الجمعية.

ولقد بدأت منافسة الشركات البترولية الأجنبية العاملة فى مصر آنذاك، وعمدت هذه الشركات إلى خفض الأسعار للمنتجات البترولية فى الأماكن التى بدأت الجمعية تباشر فيها نشاطها[1] وعلى الرغم من مساندة الحكومة لهذه الجمعية بتقديم العديد من التسهيلات إليها للصمود فى وجه منافسة شركات التسويق الأجنبية التى كانت تسيطر على السوق تمامًا، فإن الجمعية أشرفت على الإفلاس بعد سنة واحدة من بدء عملها، مما استلزم بحث الأمر فى مجلس النواب، الذى أصدر قرارًا يقضى بمساعدة الجمعية جاء فيه:

> «.. يرى المجلس تعويض الجمعية التعاونية المركزية للبترول عن خسائرها التى تتعرض لها نتيجة منافسة الشركات لها على اعتبار أنها جمعية تعاونية فى خدمة المستهلكين».

ومع الإقبال من المزارعين إلى الانضمام للجمعية وشراء الأسهم الجديدة، استطاعت تطوير نفسها.

- أقامت مستودع غمرة بالقاهرة فى أغسطس ١٩٣٧.
- أنشأت أول محطة خدمة وتموين للسيارات فى العباسية شارع الملكة نازلى (رمسيس حاليا).

وتجدر الإشارة إلى أنه مع نشوب الحرب العالمية الثانية فى صيف ١٩٣٩، وانقطاع إمدادات الجمعية من رومانيا، تدخلت الحكومة لأول مرة فى مطلع عام ١٩٤٠، **وبدأت بتحديد أسعار المواد البترولية** ثم فرضت إشرافها على الإنتاج وقررت أن يكون التوزيع على أساس نظام الحصص، حيث تم تخصيص حصة ضئيلة للجمعية التعاونية المركزية (حد أقصى ١٥ ألف طن من مختلف المنتجات سنويا) تمثل نصف فى المائة من استهلاك البلاد آنذاك.

---

(١) بدأت بالوجه القبلى (أسيوط) والوجه البحرى محافظة القليوبية (عزبة تلبان).

ومع بداية عام ١٩٤٧، أصبح للجمعية ٢٢ مستودعا للبترول موزعة على المراكز الاستراتيجية فى أنحاء مصر. وكذلك ٢٠ محطة خدمة وتموين للسيارات منها خمس محطات بالقاهرة وثلاث فى الإسكندرية والباقى بالأقاليم وتطور نشاطها حيث اشتركت فى عام ١٩٤٨ فى عضوية الجمعية التعاونية الدولية للبترول فى نيويورك[١].

وقد زاد رأسمال الجمعية إلى ٢٠٩ ألف جنيه فى عام ١٩٥١ حيث بلغ عدد الأعضاء ٣٠٠١، وعدد العمال ٢٥٠ فردًا، وانضمت بحلول عام ١٩٥١ إلى الاتحاد التعاونى الدولى فى لندن للاستفادة بإمكانات الحركة التعاونية العمالية.

القانون الجديد لتنظيم الحركة التعاونية بالبلاد

صدر فى شهر يونيو ١٩٤٤ قانون جديد للتعاون برقم ٥٨ معدلاً للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى تأسست الجمعية وفقا له، حيث نصت المادة (٩٨) منه على تحريم اشتراك الأفراد فى الجمعيات التعاونية المركزية، وعلى وجوب أن تعمل الجمعيات التعاونية القائمة وقت صدوره على تعديل نظامها بما يتفق وأحكامه.

وقد انتهى الأمر فى أغسطس ١٩٤٥ بتسجيل الجمعية من جديد فى مصلحة التعاون تحت اسم (الجمعية التعاونية للبترول)[٢] وأصبحت خاضعة لأحكام القانون المذكور. ومتمتعة أيضا بالمزايا الجديدة التى تضمنها ذلك القانون وعلى الأخص الإعفاء

(١) استفادت مصر من ذلك فيما بعد. فعند وقوع العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ورفض الشركات الأجنبية تموين مصر باحتياجاتها من الزيوت المعدنية والشحومات تنفيذًا لسياسات دولها، استطاعت الجمعية التعاونية الدولية للبترول الوفاء بمتطلبات البلاد. وفاء منها لمبادئ التعاون التى تدعو إلى عدم إقحام السياسة فى الأعمال.

(٢) بصدور القانون رقم ٥٧ لسنة ٦٣ فيما بعد، آلت ملكية رأسمالها إلى الدولة ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول. وأصبحت الجمعية (مع الاحتفاظ باسمها) شأنها شأن شركات القطاع العام.

من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الدمغة كما أصبحت قيمة السهم الواحد جنيهين بدلاً من أربعة جنيهات.

ومع هذا ففى نهاية «مرحلة البداية» أى قبل بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ظل تسويق وتوزيع المنتجات البترولية فى أيدى الشركات الأجنبية، وكان نصيب الجمعية التعاونية للبترول لا يتجاوز ٢,٥٪ من حجم السوق المحلى.

عقد طويل... قليل الثمار

(١٩١٠ - ١٩٥١)

نعم. إنه عقد طويل.. قليل الثمار، مع كل الجهود التى سبق لنا استعراضها وفى ظل تكنولوجيا لم تكن قد تقدمت بعد، وقياسا بما أصبح يتواجد لدينا اليوم فقد كان الحصاد قليلاً.

لكن مما لا شك فيه أن هناك الكثير من الأوضاع والظروف التى عاشتها مصر خلال تلك الحقبة، كانت لها بصمتها المؤثرة على قدرة الحركة والوعى لدى الإنسان المصرى، الذى هو أولاً وأخيرًا القوة الدافعة لأى تطور منشود، وهو أمر يفرض نفسه بل ويستوجب منا أن نفرد له هنا بعض الصفحات لنعرض ولو فى إيجاز ما يجىء وهذه الأوضاع والظروف، إنصافا لقدرات الإنسان المصرى الذى شهد له التاريخ، ولا يزال وفى كل موقع. حين يتحرر وتتوفر له الظروف والإمكانات للانطلاق. فهو قادر على تحقيق النجاحات بل والمعجزات أيضا وما نصر أكتوبر ٧٣ ببعيد.

ولكنا قبل أن نستفيض فى ذلك، قد يرى الكثيرون معى أيضا، أن ذلك العقد الطويل.. القليل الثمار، قد جاء فى مصلحة مصر، باعتبار أن تلك الثروة التى أودعها الله سبحانه فى باطن الأرض لدينا منذ ملايين السنين؛ وهى ذات طبيعة غير متجددة أى قابلة للنضوب، قد شاءت قدرة الله سبحانه أن يظل البترول حبيسا فى مكمنه ومأمنه هنا وهناك فى باطن الأرض كثروة حفظها الله جل شأنه إلى أن يشتد عود الإنسان ويتقدم فى حضارته، بل وإلى أن يعقل الانتفاع بها، ويجتهد ليسعى إليها، وعلى قدر حاجته، كثروة طبيعية أصبحت بحق عصب الحياة الآن للإنسانية جمعاء.

وقد مرت مصر بظروف صعبة بل وقاسية أحيانا، طوال حقبة «البداية» منذ أن اكتشف بها البترول فى عام ١٨٦٨ وهى ولاية عثمانية، أو تم فيها حفر أول بئر للبحث عن البترول فى عام ١٨٨٦ وهى تحت الاحتلال البريطانى (عام ١٨٨٢)، أو تحقيق أول بئر إنتاجية عام ١٩١٠ (سرعان ما آلت إلى شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» فى عام ١٩١١ لتسيطر على كامل النشاط بالبلاد)، وفى ظروف دولية بقيام الحرب العالمية

الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وقيام الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ – ١٩٤٥. خلفت وراءها أطماع استعمارية كثيرة فى تقسيم المنطقة العربية بصفة خاصة. ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. فيما بين الدول الكبرى بعد انتهاء كل حرب منها. وكل هذا فى إطار «إمبراطورية البترول» التى تعاظمت سيطرتها (لأهمية البترول) إبان تلك الحروب وما بعدها. لشركات عملاقة تساندها حكوماتها وبصفة خاصة الإنجليزية والأمريكية.

ويحضرنى هنا ما قاله كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى *(. . كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم).*

وفى الحرب العالمية الثانية حين خسر «اروين روميل» سيد حروب المركبات كما يقولون، وهو يجتاح الساحل الشمالى الأفريقى بقواته الألمانية «معركة العلمين» بسبب البترول فكان ذلك إيذانا بنهاية تلك الحرب. وعلى الجانب الآخر من الصراع العسكرى كان يقف قائد القوات البريطانية «مونتجومرى» قادمًا من الإسكندرية ومؤمنًا تمامًا فى إمداداته البترولية.

وفى الانسحاب.. كتب «روميل» فى خطاب لزوجته يقول:

«نقص البترول... أنه سبب كاف يجعل الإنسان يبكى».

وخلال الفترة ١٨٦٨ - ١٩١٠ أى منذ اكتشاف البترول فى مصر، وحتى أول بئر منتجة فى «جمسة»، يكون قد مر أكثر من أربعين عامًا. ودون أى حصاد، وعلى الجانب الآخر وعلى المستوى العالمى شهدت هذه الفترة تطورًا ضخمًا فى إنتاج البترول وصناعته، وبصفة خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التى اكتشف فيها البترول قبل مصر بتسع سنوات، أو روسيا التى اكتشف فيها البترول بذات العام فى مصر أى عام ١٨٦٨. وكان الإنتاج العالمى فى عام ١٩٠٠ قد بلغ حوالى ٢١ مليون طن مناصفة بين أمريكا وروسيا سرعان ما تطور إلى ٩٦ مليون طن فى عام ١٩٢٠ بدخول المكسيك الذى اكتشف فيها البترول عام ١٩٠١ أيضا. وظل الإنتاج العالمى فى ازدياد مضطرد بدخول فنزويلا، وإيران والعراق، والسعودية، والكويت وكما يوضحه الجدول رقم (١٤).

(مليون طن)

عام	الولايات المتحدة	روسيا	المكسيك	فنزولا	إيران	العراق	السعودية والكويت	إجمالى العالم
١٨٨٠	٣	٠,٥	—	—	—	—	—	٥
١٩٠٠	٩	١٠	—	—	—	—	—	٢١
١٩٢٠	٦١	٤	٢٢	—	٢	—	—	٩٦
١٩٤٠	١٨٨	٣٠	٦	٢٦	٩	٣	١	٣٠٠
١٩٥٠	٢٧٦	٣٧	١٠	٧٨	٣٤	٧	٤٧	٥٣٠
١٩٥٤	٣١٢	٥٩	١٢	٩٨	٣	٣٢	٩٧	٦٨٥
١٩٥٦	٣٥٢	٨٤	١٣	١٢٩	٢٦	٣١	١٠٢	٨٣٥

جدول رقم (١٤)

الإنتاج العالمى من الزيت الخام فى مرحلة البداية

فى الأوضـــــاع التى حكمت الاهتمامات بالمسألة البترولية

لقد تزامن اكتشاف البترول فى بلادنا عام ١٨٦٨ مع عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣– ١٨٧٩) فى حكم مصر ويسجل التاريخ [١] أن هذا العهد عصر تقدم ونهضة وإن

(١) أفرد له العالم المؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى مجلدين كاملين فى موسوعته عن تاريخ الحركة القومية لمصر (منذ عصر المماليك والحملة الفرنسية إلى ما بعد قيام ثورة يوليو ٥٢) سجل فيها النهضة التى شهدتها البلاد فى جميع المقومات وكتب عنه، .. أن هذا العهد عصر تقدم ونهضة، إذ نال الخديوى إسماعيل من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا توصلا بمصر إلى الاستقلال التام. وأكمل فتح السودان، ومن حدود الدولة المصرية إلى منابع النيل، وشواطئ المحيط الهندى، أى إلى تخومها الطبيعية، فكان عمله من هذه الناحية عظيما مجيدا. وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعلم الحربى دائما حتى البحرية المصرية وإقامة أعمال العمران وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها، بإنشاء المدارس والمعاهد، وتأسيس الجمعيات العلمية، وتشجيع التأليف والصحافة. ورعاية العلوم والآداب والفنون وأسس الحياة النيابية.. ويضيف أنها نهضة زاهرة يزدان بها تاريخه ولكنه كان عصر بذخ وإسراف أغرق مصر فى الديون التى زادت من ١١ مليون جنيه إنجليزى فى بداية عهد الخديوى إسماعيل إلى حوالى ١٢٦ مليون جنيه إنجليزى فى عام ١٨٧٦. وانتهت بصندوق الدين فى مايو ١٨٧٦ وهو بدء الوصاية الأجنبية على مصر والتدخل فى إدارة شئونها.

كان قد شهد التبذير والإسراف بما أغرق مصر فى الديون، وعلى الرغم من أن تلك النهضة قد شملت كل ربوع الحياة فى مصر على يد الخديوى إسماعيل فإن موضوع اكتشاف البترول بالبلاد فى عام ١٨٦٨ خلال الأعمال التى كانت تقوم بها الشركة الفرنسية لاستخراج الكبريت بالمنطقة لم يجد أى اهتمام، بل إن الحكومة رفضت طلب الشركة للسماح لها بالتنقيب عن البترول فى المنطقة. على أساس أن الامتياز الممنوح لها فى عام ١٨٦٣ كان لمدة ٣٠ عامًا بغرض التنقيب عن الكبريت واستخراجه فقط، وقد لجأت الشركة الفرنسية فى عام ١٨٦٩ إلى القضاء بشأن ذلك النزاع واستمرت القضية بالمحاكم ١٤ عامًا قبل أن تكسبها الحكومة فى عام ١٨٨٣ وكأن الأمر لا يعنى فى أهميته سوى انتظار الحكم.

إلا إن أول تحرك للحكومة المصرية جاء فى عام ١٨٨٤ (عهد الخديوى توفيق (١٨٧٩- ١٨٩١)، حين قرر مجلس النظار برئاسة نوبار باشا استقدام الخبير البلجيكى مسيو «دى باى» لإجراء الاستكشافات بمنطقة جمسة، حيث بدأ العمل فى نوفمبر ١٨٨٥، وانتقل بعدها إلى جبل الزيت أيضا، ثم أعفت الحكومة المصرية فى عام ١٨٨٦ الخبير «دى باى» لعدم وجود نتائج مشجعة. وأسندت العمل إلى الخبير الأمريكى «تويدل» للحفر والاستكشاف بالمنطقة، واستعانت أيضا بالمهندس الجيولوجى الأمريكى الجنسية «ميتشيل» لدراسة جيولوجية المنطقة وبرغم أنه أوصى فى تقريره باستمرار العمل بالمنطقة فإن الحكومة المصرية أوقفت العمل فى يوليو ١٨٨٨ بسبب عدم توافر الأموال بالخزينة. وقد أنفقت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ حوالى مائة ألف جنيه مصرى فقط[1]. هكذا كان الحال، ولعلها إرادة الله التى قضت بحفظ هذه

(١) تكلفت الحكومة المصرية حوالى ١,٥ مليون جنيه ابتهاجًا بافتتاح قناة السويس فى ١٨ نوفمبر ١٨٦٩، وخلال العمل بها بلغ ما ألزمت به الحكومة المصرية للشركة طبقا لحكم الإمبراطور نابليون الثالث حوالى ٣,٤ ملايين جنيه كتعويضات قيل عنها أنها مقابل إعفاء الحكومة - طبقا للاتفاق - من تقديم العمال المصريين من جانبها. وتنازل الشركة عن حقها فى ترعة قناة العذبة وكذلك دعواها فى ملكية الأراضى حوالى ١٢٠ ألف فدان. والاكتفاء بـ ٤٦ ألف فدان على جانبى القناة، وفى نوفمبر ١٨٧٥ باعت الحكومة المصرية وهى على شفا الإفلاس نصيبها من الأسهم إلى إنجلترا بحوالى ٣,٩ ملايين جنيه. على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٠٥. صعد إلى حوالى ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٠٩. فضلاً عن فقدان أرباح هذه الأسهم.

الثروة فلم يكن قد مضى على الاحتلال البريطانى سوى ست سنوات وظل جاثمًا إلى ما بعد منتصف القرن العشرين.

وخلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٥١ منذ تحقيق أول بئر منتجة فى جمسة حتى بداية الثورة، يكون قد مر ما يزيد على أربعين عامًا أخرى، كان الحصاد.. قليل الثمار. أنتجت فيها مصر حوالى ٢٥ مليون طن فقط من الزيت الخام، وكان يتوافر لها فى نهاية المدة أربعة حقول بترولية هى غارب والغردقة بالبحر الأحمر، سدر وعسل بسيناء، يتوافر منها إنتاج سنوى بلغ فى نهاية المدة حوالى ٢.٤ مليون طن، وجملة الاحتياطى المتبقى من الزيت الخام بهذه الحقول حوالى ٢٨ مليون طن فقط.

لقد كانت هناك، وفى ظل الاحتلال البريطانى، أحداث كثيرة سواء بالبلاد، أو على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط والعالم بأسره، وقد شهدت مصر والعالم أجمع حربين عالميتين تعاظم فيها دور البترول وظهرت أهمية من يملكه ويتملكه.

* الحرب العالمية الأولى [1]

١٩١٤ - ١٩١٨

وبقيام تلك الحرب، أصبحت مصر قاعدة حربية تتجمع فيها جيوش إنجلترا، ومنها توزع على جبهات القتال، وسخرت إنجلترا كل إمكانات مصر الاقتصادية والبشرية لخدمة قوات إنجلترا وحليفاتها، وقد أعلنت الأحكام العرفية فى مصر مع قيام هذه الحرب فى نوفمبر ١٩١٤، وقيدت الحريات.

ولا شك أن معمل التكرير بالسويس الذى كانت تملكه «شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية»، بدأ تشغيله قبل سنة واحدة من هذه الحرب، قد أدى دورًا مؤثرًا فى الإمدادات البترولية لجيوش إنجلترا، ولا سيما أنه يحتل موقعًا استراتيجيًا مميزًا

(١) اغتيل وريث عرش النمسا فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ على يد طالبين من الصرب. ولم يمض شهر حتى أعلنت النمسا الحرب على الصرب. فكان هذا الحادث السبب المباشر لقيام الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر ١٩١٤ ودخلتها ألمانيا وتركيا إلى جانب النمسا ضد إنجلترا وفرنسا وروسيا. وفى ديسمبر ١٩١٤ أعلنت إنجلترا الحماية البريطانية على مصر. لإنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية. وعزلت الخديوى عباس حلمى الثانى وعينت بدلاً منه عمه الأمير حسين كامل كسلطان. وبوفاته قبل نهاية الحرب بعام عينت أخاه السلطان أحمد فؤاد.

بتسهيلاته البحرية ومستودعاته الأرضية وعلى مقربة من السفن العابرة الداخلة أو الخارجة إلى قناة السويس.

وبقيام هذه الحرب لم يكن قد مضى على بدء الإنتاج من حقل الغردقة بالبحر الأحمر (أكتوبر ١٩١٤) سوى شهر واحد مما ساعد على تشغيل معمل التكرير بطاقته القصوى متخطيا طاقته التصميمية التى كانت تبلغ آنذاك ١٠٠ ألف طن.

كانت الحرب العالمية الأولى قتالا بين الإنسان والآلات.. والآلات تدور بالبترول، لقد تناولنا فى موضع آخر من هذا الكتاب فى معرض الحديث عن البترول والحرب كيف قام ونستون تشرشل وهو رئيس للبحرية الملكية فى عام ١٩١١ بالاستجابة إلى الحملة التى كان يقودها «الأدميرال فيشر» فى تسيير أسطول البحرية الملكية بالبترول كوقود بدلاً من الفحم، وفى صيف عام ١٩١٤ تحولت البحرية البريطانية بالكامل إلى البترول.

ودخلت به الحرب مما أعطى للسفن مدى أوسع وسرعة أكبر وإعادة التموين بطريقة أسهل وأسرع أيضًا، فى الوقت الذى كان فيه الأسطول الألمانى يعتمد أساسا على الفحم مما حد من مرونته ومداه وتموينه.

* الألمان ينتجون الوقود السائل للمركبات من الفحم

بدأت لأول عمليات لاستخراج الوقود الصناعى من الفحم [1] فى ألمانيا عام ١٩١٣، وكأنهم يستعدون للحرب، حيث نجح الكيمائى الألمانى «برجس» "Friedrich Berguis" فى تصنيع الوقود السائل (البنزين الصناعى) اللازم للمركبات وكذلك وقود للنفاثات من الفحم باستخدام عمليات الهدرجة [2] (Hudrogenation) لأول مرة فى العالم، وكصناعة

(١) اعتمد النمو الاقتصادى الذى تحقق فى ألمانيا خلال نصف القرن الذى مضى قبل هذه الحرب على الفحم كمصدر للطاقة، وكان ينوافر بها بكميات كبيرة. حيث كان الفحم فى ألمانيا يمثل ٩٠٪ من احتياجات الطاقة بينما يمثل البترول ٥٪ فقط.

(٢) عمليات الهدرجة يتحد فيها الأيدروجين مع الهيدروكربونات الغير مشبعة (Unsaturated Hydrocarbons) تحت الضغوط العالية والحرارة وفى وجود العوامل المساعدة (catalyst) لإنتاج منتجات مشبعة (Saturated Compounds).

فى بدايتها لم يمكن التوصل إلى تحسين اقتصاديات الإنتاج من هذا الوقود الصناعى خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وكان الإنتاج محدودًا ويقال إن سعر جالون البنزين الصناعى الذى تنتجه شركة «فايبر» فى ألمانيا كان يعادل عشرة أضعاف سعر الجالون الذى يتم شحنه من الناقلات بخليج المكسيك ونقله إلى ألمانيا.

ولكن ألمانيا استطاعت أن تستفيد من محرك الاحتراق الداخلى، وتحصل على الميزة الوحيدة التى تتمتع بها فى البحر وهى الغواصة التى تعمل بالديزل، وقد كان لها دورها الشرس فى حملاتها لإحداث العجز فى شحنات البترول للبحرية البريطانية، وهى الأزمة البترولية التى حدثت فى بداية عام ١٩١٧، ووقف «والترلونج» وزير المستعمرات البريطانى فى مجلس العموم فى أكتوبر ١٩١٧ يقول:

«إن البترول فى هذه اللحظة يعتبر أهم من أى شىء آخر، قد يكون لديكم الرجال والعتاد والمال، ولكن إن لم يكن لديكم البترول الذى يمثل أكبر قوة يمكن استخدامها، فإن كل ما تتمتعون به من مزايا أخرى سيبقى دون قيمة».

لقد عظمت الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير أهمية البترول والحصول عليه لزوم النصر، فأدواتها المدمرة جميعا كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته، وأصبح البترول أحد مظاهر العمليات الحربية، واشتد التسابق بين الخصوم للسيطرة على موارده كما سجل ذلك التاريخ، فبينما وجه القواد الألمان والنمساويون عملياتهم الحربية صوب آبار رومانيا، انقض الأتراك العثمانيون على إقليم القوقاز ذى الأهمية الحيوية لروسيا، وعمل الإنجليز على السيطرة على حقول البترول ومعامل التكرير وأنابيب نقله فى إيران للحيلولة دون أى اعتداء تقوم به الجيوش العثمانية ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتم السيطرة على منابع الموصل الغنية حسب تقدير الفنيين والخبراء آنذاك.

وبنهاية هذه الحرب وقف اللورد «كيروزن» وزير البترول فى الحكومة البريطانية فى احتفال رسمى ليعلن فى خطابه قائلاً:

«إن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر، وأن البترول ومستخرجاته أصبح فى مصاف العوامل الرئيسية التى يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها».

وقبل أن تهدأ الحرب. كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى، هو إحكام القبضة على منابع البترول فى الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة.

ولقد كانت هناك وعود كثيرة من جانب الحلفاء وخاصة إنجلترا لتحييد موقف الدول الإسلامية من مناصرة الدولة العثمانية التى حاولت رفع شعار الجهاد. ونجحت إنجلترا وفرنسا فى الحصول على تأييد الزعماء العرب ومساندتهم لها فى هذه الحرب أملاً فى الحصول على الاستقلال بانتهائها.

وكان أول مظاهر الغدر ما كشفت عنه الاتفاقية السرية [1] التى عقدت عام ١٩١٦ بين إنجلترا وفرنسا ووافق عليها قيصر روسيا وعرفت باتفاقية «سايكس بيكو»، ونصت على:

- أن تحصل فرنسا على الشام مع جزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل شمال العراق.
- أن تحصل إنجلترا على جنوب العراق حتى شمال بغداد وشرق الأردن وأن توضع فلسطين لأهميتها الدينية تحت إدارة دولية.

وعلى الجانب الآخر وفى نفس الوقت كانت هناك أيضًا وعود أخرى لزعماء اليهود فى إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين [2].

وبانتهاء الحرب بدأ الصراع أيضا بين الفرنسيين والإنجليز على **مصادر البترول**، وظل الأمر محل جدل بين الحكومتين حين توصلا فى أبريل ١٩٢٠ فى سان ريمو بإيطاليا لتقسيم الغنيمة بما عرف بإتفاقية «سان ريمو» وفيها اتخذت القرارات التالية:

١ - وضع العراق كله تحت الانتداب الإنجليزى على أن تحصل فرنسا على ٢٥٪ من بترول العراق. وتظل عمليات تنمية البترول به فى يد شركة البترول التركية، حيث يحصل الفرنسيون على حصة الألمان فى الشركة التى استولت عليها بريطانيا أثناء الحرب، وتتخلى فرنسا عن مطالبها فى الموصل.

---

(١) كشفت هذه الاتفاقية السرية فى أكتوبر ١٩١٧ عندما قامت الثورة الشيوعية فى روسيا وأذاعت الحكومة الجديدة نصوص الاتفاقية.

(٢) تصريح بلفور وزير الخارجية البريطانية فى خطابه الموجه إلى اللورد «روتشليد» الثرى البريطانى اليهودى فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين.

٢ - وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى.

٣ - إنجلترا المنتدبة على فلسطين ملزمة بتنفيذ وعد بلفور.

وقد عمت البلاد العربية ثورات كثيرة منها فى مصر سنة ١٩١٩ ، والعراق ١٩٢٠، وسوريا ١٩٢٥، وفى فلسطين الثورة العربية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ [١]، ويسجل التاريخ خلال هذه الحقبة الكثير من الأحداث التى هزت المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

* الحرب العالمية الثانية [٢]
١٩٣٩ - ١٩٤٥

البترول . . أداة الحرب

- **الحلفاء يسيطرون على موارده الطبيعية فى العالم.**
- **ودول المحور تتجه إلى إنتاجه صناعيًا.**

بقيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كانت دول الحلفاء (إنجلترا - فرنسا - الاتحاد السوفيتى - الولايات المتحدة) تملك وتسيطر على معظم موارد العالم البترولية وإمداداته ،ولاسيما بمنطقة الشرق الأوسط.

وعلى الجانب الآخر كانت دول المحور، وبصفة خاصة ألمانيا واليابان، تفتقر بشدة إلى تلك الموارد، والمستطلع لأحداث هذه الحرب يجد أن البترول كان المحور الرئيسى الذى بنيت عليه استراتيجية تلك الدول وفى محورين أساسيين.

---

(١) والتى دفعت بريطانيا إلى إرسال لجنة للتحقيق (لجنة بيل) التى اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، والقدس كمنطقة انتداب بريطانى، وقد رحب اليهود والإنجليز بالتقسيم ورفضه العرب.

(٢) قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بين دول الحلفاء (إنجلترا – فرنسا - الاتحاد السوفيتى - الولايات المتحدة)، ودول المحور (ألمانيا - إيطاليا – اليابان).

أولاً: إنتاج البترول صناعيا.

ثانيًا: تستهدف ألمانيا غزو روسيا للسيطرة على منابع البترول بها، وتغزو اليابان جزر الهند الشرقية لتصل إلى حقول البترول أيضًا.

ويهمنا بالدرجة الأولى أن نوجز هنا، ما يتعلق بإنتاج وقود البترول الصناعى ليس فقط لتسجيله من الناحية التاريخية، ولكن أهمية الأمر أنها طرق بديلة للحصول على الطاقة ولكنها ستظل ساكنة، لدى دول العالم الغنية والمتحضرة أيضا والتى تملك التكنولوجيا وتطويرها طالما أن سعر برميل البترول فى نصف الكرة الجنوبى دون الـ ٤٠ دولارا للبرميل مثلا، (متوسط السعر حاليا وفى السنوات الأخيرة ١٨ دولارا للبرميل).

إنتاج البترول الصناعى فى ألمانيا خلال الحرب

لقد اعتمدت ألمانيا – كما سبق لنا إيضاحه - ومنذ الحرب العالمية الأولى على طريقة «برجس» لتصنيع البترول من (هدرجة) الفحم وهى تتميز بإمكان إنتاج وقود النفاثات، حيث حصلت شركة (I.G.Faren) على حقوق وبراءة اختراع طريقة «برجس» وأخذت تنشئ المصانع وأصبح لها نفوذ سياسى قوى فى ألمانيا، وفى العشرينات توصلت ألمانيا أيضا إلى طريقة جديدة لإنتاج الوقود السائل للمحركات (Synthol) من أول أكسيد الكربون والأيدروجين التى عرفت بطريقة (Fischer - Tropsch process)، وفى زيارة لهتلر لأحد مصانع الوقود الصناعى فى صيف عام ١٩٣٢، وقد كان زعيمًا للحزب الوطنى الاشتراكى آنذاك، خطب مؤكدًا أن هذا الوقود سيساعده فى تحقيق خططه لبناء ألمانيا الحديثة، وحيث قال:

> ***«لا يمكن أن يقوم أى اقتصاد دون البترول، خاصة فى ألمانيا التى تريد أن تحتفظ باستقلالها السياسى، لذلك فإن وقود المحركات الألمانى يجب أن يصبح حقيقة واقعة وإن تطلب الأمر بعض التضحيات.. من الضرورى الاستمرار فى عملية هدرجة الفحم».***

وفى بداية عام ١٩٣٦ افتتح هتلر المعرض السنوى الألمانى للمحركات فى برلين وأعلن فى الافتتاح:

«أن ألمانيا نجحت فى حل مشكلة إنتاج بنزين صناعى، وأكد أن هذا الإنجاز، يحمل أهمية سياسية كبيرة، فقد كان هتلر يخشى من العقوبات الاقتصادية وقطع إمدادات البترول الأجنبية عن ألمانيا».

وقد استطاعت ألمانيا أن تقيم صناعة ضخمة لإنتاج البترول الصناعى، وبحلول أول سبتمبر ١٩٣٩ – حين قامت ألمانيا بغزو بولندا وأشعلت بذلك شرارة الحرب العالمية الثانية – كان هناك ١٤ مصنع هدرجة قائمة ومنتجة بالإضافة إلى ٦ مصانع أخرى تحت الإنشاء، وبحلول عام ١٩٤٠ تضاعف إنتاج الوقود الصناعى حتى وصل إلى حوالى ٧٢ ألف برميل يوميا تمثل ٤٦٪ من إجمالى إمدادات البترول. وظهرت أهمية الوقود الصناعى بجلاء، خاصة بالنسبة للاحتياجات العسكرية إذ استطاعت عمليات الهدرجة بطريقة (Berguis) توفير حوالى ٩٥٪ من احتياجات ألمانيا من النفاثات التى لولاها لما استطاعت طائرات (Luftwaffi) أن تقلع من على الأرض.

وفى اليابان

كانت هناك خطة لإنتاج البترول الصناعى السائل من هدرجة الفحم لمدة سبع سنوات تستمر حتى عام ١٩٤٣، صدر لها قانون خاص بعمليات البترول الصناعى (Synthetic Oil Industry Law) بكميات تعادل نصف احتياجات اليابان بمعدلات عام ١٩٣٧[1]، وقد بلغ إنتاج اليابان من البترول الصناعى فى عام ١٩٤٣ حوالى مليون برميل وكانت تغطى ٥٪ من إجمالى الاحتياجات من البترول، وقد فشلت عمليات إنتاج الوقود الصناعى فشلاً ذريعًا فى اليابان، فقد تطلب إنتاج الوقود الصناعى استنفاذ الوقت والموارد المادية والبشرية.

(١) كان ذلك فى عام ١٩٣٧ عندما نشبت الحرب بين اليابان والصين، وأرادت الحكومة اليابانية أن تؤمن الإمدادات البترولية.

ولم تكن عملية ضرب الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر هى الهدف الرئيسى لليابان - كما يسجل كثير من مؤرخى الأحداث لهذه الحرب - فقد كان الهدف الرئيسى هو وصول اليابانيين لحقول البترول بجزر الهند الشرقية. وكانت «بيرل هاربر» إحدى العمليات العسكرية الهجومية العنيفة، التى صاحبها القصف والهجوم على هونج كونج وسنغافورة والفلبين وتايلاند والملايا فى طريقها إلى سنغافوره استعدادًا لغزو جزر الهند الشرقية.

وفى تصريح للأدميرال "Chester Nimitz" قائد الأسطول الأمريكى بالمحيط الهادى آنذاك عن أهمية مستودعات البترول الأمريكية الموجودة فى جزيرة «أوهايو» حيث لم تتضمن خطة اليابانيين ضرب تلك المستودعات، قال:

> «كان لدينا ما يقرب من ٤,٥ مليون برميل بترول هناك وكانت كلها عرضة للقصف.. لو أن اليابانيين قاموا بتدمير البترول لأدى ذلك إلى إطالة الحرب عامين آخرين».

أهم منتجات الحرب من البترول

يوضح الشكل رقم(٧)مسار التصنيع (Flow Seheme) مأخوذًا عما نشر فى الأربعينات بذات الشأن وتحت مسمى Three most important war products from petroleum.

خلال الحرب وجهت التكنولوجيا المستخدمة فى تصنيع البترول بدول الحلفاء إلى أهم ثلاث منتجات رئيسية وهى :

- ترای نيتروتولوين (T. N. T.) وهى المادة الأساسية المستخدمة فى المقرقعات.
- المطاط بأنواعه (لزوم الإطارات).
- بنزين الطائرات عالى الأوكتان.

وكأن مصر على موعد.. ودائمًا فى تقديم الخير لقوات الاحتلال، لقد اكتشفت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية حقل الغردقة بالبحر الأحمر فى منتصف عام١٩١٣

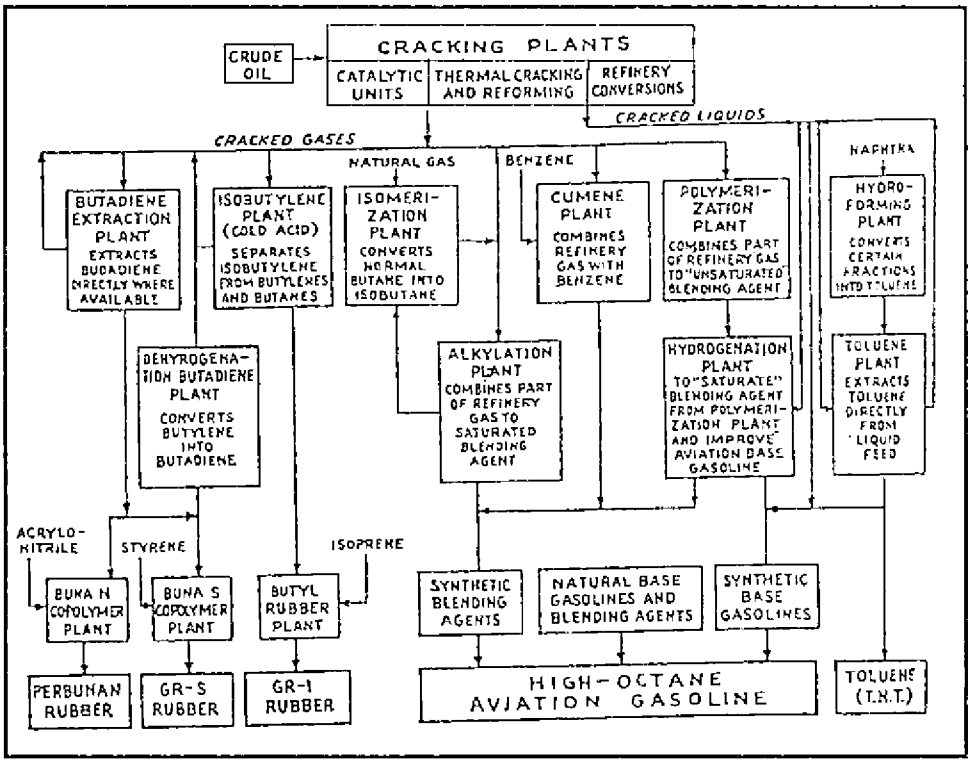

Simplified flow sheet showing derivation of the three most important war products from petroleum. (Courtesy of Standard Oil of Louisiana)

شكل رقم (٧)

وبدأ الإنتاج فى أكتوبر ١٩١٤ قبل قيام الحرب العالمية الأولى بشهر واحد، كما إكتشفت الشركة حقل رأس غارب فى نهاية عام ١٩٣٨ وفى سبتمبر ١٩٣٩ إندلعت نار الحرب الاستعمارية الثانية، وقد تجلت أهمية هذا المورد الجديد الذى قفز ببداية الإنتاج فى عام ١٩٣٩ إلى حوالى ٣,٨ مليون برميل فى السنة وظل فى زيادة مضطردة ليصل فى نهاية سنوات الحرب عام ١٩٤٥ إلى حوالى ٩ مليون برميل، ولاسيما أن حقل الغردقة باعتباره الحقل الوحيد المنتج بالبلاد آنذاك كان فى انخفاض مستمر إلى أقل من النصف حيث كان الإنتاج يبلغ فى عام ١٩٣٨ حوالى مليون برميل فقط وظل فى تناقص إلى أن وصل إلى حوالى ٤٠٠ ألف برميل فقط مع نهاية سنوات الحرب عام ١٩٤٥.

والغريب أن شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، لم تجد غضاضة فى الإعلان عن استنفاد البترول المصرى فى العمليات الحربية للجيش البريطانى وهو ما جاء على لسان السير «روبرت كوهيه» رئيس مجلس إدارة الشركة فى اجتماع الجمعية العمومية بلندن مشيرًا إلى انخفاض أرباح الشركة إلى ١٣٨ ألف جنيه فقط عام ١٩٤٣ بدلاً من ١٦٥ ألف جنيه عام ١٩٤٢ وبالوضع الذى ورد تفصيلاً بجريدة الأهرام[1] آنذاك، قائلاً:

«لقد استنفدت الحرب القادير الاحتياطيه من البترول الخام فى جوف الأرض، وكذلك القادير التى كانت مدخرة لسد النقص فى الآبار الضعيفة، وأن حقول الآبار ومعامل التكرير، قد سدت الحاجات الحربية، إلى أبعد مدى، حينما كان خطر الحرب يتهدد مصر تهديدًا عاجلاً».

وعلى الناحية الأخرى سبق تلك الحرب توقيع ما قيل عنه «معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦»، وبقيامها طلبت إنجلترا من الحكومة المصرية تنفيذ تلك المعاهدة ومن بنودها:

- أنه فى حالة الحرب أو التهديد بها، تقدم مصر المساعدات لحليفتها وتوضع المطارات المصرية وخطوط المواصلات لخدمة القوات البريطانية.
- أن تقوم الحكومة المصرية بإنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لتحسين طرق المواصلات التى تتطلبها أغراض بريطانيا العسكرية.

فأصبحت البلاد بطرقها وسكك حديدها ومطاراتها وموانيها ومواردها تحت السيطرة.

وفى إطار مساندة حكومات الدول الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت.. إمبراطورية العمالقة.. إمبراطورية البترول.

---

(١) نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٤٤ لمراسلها فى لندن مقال بعنوان «البترول فى مصر ونقص إنتاجه فى سنوات الحرب».

إمبراطورية البترول
(السبع الكبار)

تنفرد الصناعة البترولية - ومنذ النشأة - بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، ومن بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط فى الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك احتياطى البترول الخام فى العالم بإستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهى :-

شركات أمريكية :

- ستاندرد أويل نيوجيرسى (إكسون حاليا).
- ستاندرد أويل كاليفورنيا (شيفرون حاليا).
- سوكونى موبيل (موبيل حاليا).
- جلـــف.
- تكساس (تكساكو).

شركات إنجليزية أو مشتركة :

- البترول البريطانية.
- شل الهولندية البريطانية.

ومن الطبيعى أن الغلبة جاءت من البداية للشركات الأمريكية العملاقة، باعتبار أن الاهتمام بهذه الصناعة جاء مبكرًا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشاف أول حقل للبترول بها فى منتصف القرن الثامن عشر (١٨٥٩)، وتوالى اكتشاف الحقول بها بحيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة حوالى ٤٣٪ من إنتاج العالم الإجمالى (٢١ مليون طن) عام ١٩٠٠، وظلت كذلك فى ازدياد حتى بلغت حوالى ٥٢٪ من الإنتاج العالمى الإجمالى (٥٣٠ مليون طن) عام ١٩٥٠، ومع اكتشاف البترول فى أماكن كثيرة من العالم فى

الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن وبصفة خاصة بالدول العربية والشرق الأوسط، ومن منتصف هذا القرن ظهرت شركات أخرى، وأصبح هناك **العمالقة الصغار إلى جانب العمالقة الكبار**، والآن ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين تمثل الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ١١,٧٪ من الإنتاج العالمى للزيت الخام الذى بلغ حوالى ٣٢٥٠ مليون طن عام ١٩٩٥ وترتفع النسبة إلى حوالى ١٥٪ بأخذ الغاز الطبيعى فى الاعتبار (إجمالى العالم عام ١٩٩٥ من الزيت الخام والغاز الطبيعى حوالى ٥١٦٠ مليون طن بترول مكافئ)، ومن المعروف أن الدول العربية تنتج حوالى ٢٥٪ من الإنتاج العالمى للزيت الخام، ويتوافر لديها أكثر من ٦٣٪ من الاحتياطى العالمى منه أيضًا.

* الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط

- العراق فى ١٩٢١.
- السعودية فى ١٩٣٦.
- مشروع خط أنابيب لنقل الخام من الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط وإنشاء معمل تكرير ضخم بالإسكندرية ١٩٤٤.

- بعد الحرب العالمية الأولى بدأت الشركات الأمريكية حملة للبحث عن إمدادات بترولية جديدة خارج الولايات المتحدة[1]، حيث اتجهت إلى الشرق الأوسط خاصة العراق التى كانت واقعة تحت الانتداب البريطانى، لذلك جاءت اتفاقية «سان ريمو»[2] مفاجأة لواشنطن ولاقت استنكارًا كبيرًا، مما أدى إلى ظهور توتر فى العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة، التى اعتبرت أن هذا إخلال بتكافؤ الفرص فى توزيع الغنائم بين الحلفاء. وسرعان ما تغير موقف إنجلترا أملاً فى أن مشاركة الشركات الأمريكية ستؤدى إلى تقوية الشركات العاملة لمواجهة أى صعوبات

(١) ساد الخوف من نضوب بترول الولايات المتحدة مع تزايد الاستهلاك خاصة بعد الحرب وتجربة "Gasolineless Sundays" فاتضحت أهمية البترول. هذا فى حين ارتفع الاستهلاك الأمريكى بنسبة ٩٠٪ خلال الفترة من ١٩١١ - ١٩١٨ وتوقع الخبراء أن يتضاعف الاستهلاك بعد الحرب خاصة مع ارتفاع عدد السيارات المسجلة من ١,٨ مليون إلى ٩.٢ مليون سيارة خلال ١٩١٤ ١٩٢٠.

(٢) توقيع اتفاقية «سان ريمو» عام ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم الشرق العربى إلى مناطق نفوذ فيما بينهما.

سياسية قد تطرأ فى تلك المنطقة التى تتسم بعدم الاستقرار، إلى جانب تخفيف الضغوط على الخزانة الإنجليزية. وفى ١٩٢١ تم تكوين اتحاد ضم عددا من الشركات الأمريكية بهدف السعى وراء بترول الشرق الأوسط واختير «والتر تيجل» رئيس شركة «ستاندرد أويل أوف نيوجيرسى» للتحدث باسم هذا الاتحاد للتفاوض مع أصحاب الشركة التركية للبترول[1] ووقعت معها تعاقدًا جديدًا فى مارس ١٩٢٥.

وفى اهتمام آخر بالسعودية أمكن لشركة ستاندرد كاليفورنيا الأمريكية إقناع العاهل السعودى (الملك عبد العزيز آل سعود) بعرض أفضل مما قدمته شركة نفط العراق للتنقيب عن البترول فى السعودية (إلى جانب الظروف السياسية تجاه إنجلترا التى كانت تدعم الهاشميين فى العراق وشرق الأردن آنذاك) وضمت شركة ستاندرد كاليفورنيا معها شركة تكساس كومبانى الأمريكية أيضا وبدأت أعمال التنقيب واكتشفت البترول عام ١٩٣٦ وبدأ التصدير عام ١٩٣٩.

---

(١) الشركة التركية للبترول تأسست عام ١٩١٢ (العراق كولاية عثمانية آنذاك) ويرجع هذا النشاط إلى الأرمنى جولبنكيان (Galouste Gullbenkian) (Mr. Five percent) أو (مستر ٥٪) كما عرف عنه فى عالم البترول آنذاك وقد هرب إلى مصر خلال المذابح التركية ضد الأرمن فى عام ١٨٩٦ وجعل نفسه فى خدمة اثنين من الأرمن ذوى السطوة فى مصر - مليونير بترولى من باكو ونوبار باشا - وساعدت هذه العلاقات فى فتح أبواب البترول والتمويل الدولى أمامه، وتحالف مع الأخوين صمويل وهنرى ديترتدنج (مؤسس شل).

وفى عام ١٩٠٧، بعد تراجع المشاعر العدوانية مع الأرمن عمل مستشارًا ماليًا للحكومة التركية وكان مساهما رئيسيا فى بنك تركيا الوطنى، ومن هذا المنطلق استطاع أن يجمع المصالح البريطانية والألمانية المتنافسة بالإضافة إلى شركة شل فى كيان واحد أطلق عليه «الشركة التركية للبترول» وفى تطور آخر فى مارس ١٩١٤، أصبح لبريطانيا (مجموعة Anglo - Persian) ٥٠٪ بينما تمتلك ألمانيا وشل ٢٥٪ لكل منهما وطبقًا لاتفاقية تم وضعها تتخلى كل من مجموعة (Anglo - Persian). وشل عن نسبة ٢.٥٪ من إجمالى الأسهم «كحق انتفاع» لصالح الأرمنى «جولبنكيان» بدون حق التصويت. وظل معروفًا فى الأوساط العالمية البترولية بمستر ٥٪.

• الاهتمام الأمريكى بنقل خام الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط وإنشاء معمل تكرير بالإسكندرية

أذاع المستر«هارولد إكس»رئيس المؤسسة الأمريكية "Petroleum Review Corporation" على العالم فى ٥ فبراير ١٩٤٤ مشروعًا وصف فى حينه أنه مشروع خطير. حيث جاء فى تصريحه[1].

«أنه بناء على توصيات إدارتى الحرب والبحرية الأمريكية ورؤساء أركان القوات، وإدارة بترول الجيش والبحرية فقد خول له أن يسعى إلى عقد اتفاق من حيث المبدأ مع شركة الزيت العربية الأمريكية (بالسعودية)، وشركة "Exploration Gulf" وتملكها (The Gulf Oil Corporation) ومجال عملها فى مشيخة الكويت. وذلك بشأن مد خط أنابيب[2] طوله ١٢٥٠ ميلاً لنقل البترول من ساحل الخليج العربى إلى مكان على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط».

وقد جاء بالتصريح - الذى أورده تفصيلا د. راشد البراوى فى مؤلفه المشار إليه - الكثير مما يوضح الوضع المميز المطلوب للإدارة الأمريكية خلال فترة قدَّرها مستر «إكس» خمسين عامًا، فيه تصبح هناك احتياجات ضخمة تحت تصرف الجيش والبحرية والطيران قدرها مستر إكس أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم. وتبدو الأهمية أنه كان للأمريكيين قاعدة بحرية قوية فى البحرين بسبب، جهودها خلال الحرب العالمية الثانية. كما أنهم كانوا يعتزمون الاحتفاظ بجانب من الأسطول فى البحر الأبيض المتوسط.

---

(١) حرب البترول فى الشرق الأوسط - د. راشد البراوى النهضة المصرية ١٩٤٦.

(٢) بعد ثلاثين عاما قامت الدول العربية (مصر والسعودية والكويت والإمارات، وقطر) بتنفيذ خط السوميد فيما بين خليج السويس (السخنة) إلى البحر الأبيض بسيدى كرير وفى استقلالية. بتأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول «سوميد» بصدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ فى ٢١ يناير ١٩٧٤.

وقد تناول المشروع إنشاء معمل تكرير ضخم فى الإسكندرية[1] (إذا وقع عليها الاختيار كأحد نهايتى الخط، وكذلك توسيع معمل التكرير فى حيفا)، وقابل العالم المشروع بالدهشة والحذر والقلق ولاسيما الدولة البريطانية، مما دعا إلى الدخول فى مفاوضات رسمية بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية.

انتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق فيما بين الطرفين فى ٨ أغسطس عام ١٩٤٤ فى محاولة لإعادة التوازن والمشاركة فى السيطرة، ولعل أهم بادرة جاءت فى ذلك الاتفاق «**أن تتصل الدولتان بالدول المنتجة، والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولى لشئون البترول ويكون مكونًا من ممثلين لجميع الدول**».

ولحل بعض الأمور العاجلة اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء (نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من الأمريكيين).

وحين قامت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ كان هناك فكر واع لهذه القوى ومصالحها فى الشرق الأوسط، وجاء تأميم البترول الإيرانى فى ٣٠ إبريل ١٩٥١ حدثًا مثيرًا وتجربة مفيدة، أثرت بلاشك فى الاستراتيجية التى اتبعتها مصر فى سياستها البترولية كما سنعرض له فى «مرحلة الإعداد (١٩٥٢ - ١٩٧٠) من هذا الكتاب فيما بعد».

---

(١) نشرت جريدة الأهرام فى عددها بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٤ لمراسلها فى واشنطون، تحت عنوان «مشروع أمريكى عظيم - إنشاء معامل كبيرة لتكرير البترول بالإسكندرية - شبكة من أنابيب البترول تصل الخليج الفارسى بالبحر الأبيض المتوسط، ما جاء نصه:

(.. سيبدأ خط الأنابيب الذى سيمتد إلى الإسكندرية فى «قطار» بالمملكة السعودية العربية على مقربة من الخليج الفارسى، وستتصل به خطوط أخرى تغذيه من الكويت، ويتضمن المشروع إنشاء معامل لتكرير البترول فى الإسكندرية تستطيع تكرير ٢٥٠ ألف برميل يوميا فى حين توسع معامل حيفا حتى تستطيع تكرير ٣٥٠ ألف برميل يوميا.

ويشمل الخط الثانى الذى يشمله المشروع فروعًا تنقل زيت الآبار الإيرانية إلى عبدان حيث لشركة الزيت الإيرانية الإنجليزية معمل لتكرير البترول، وينشأ خط من الأنابيب إلى حيفا يمكن أن يتصل به خط آخر يخرج من كيركوك).

* تأميم البترول فى إيران

اكتشف البترول فى إيران على مقربة من الحدود التركية فى عام ١٩٠٨ فى إطار اتفاقية تاريخية مشهورة عرفت بامتياز «وليم دارسى»[١]، منحها له شاه إيران عام ١٩٠١ للتنقيب عن البترول فى ثلاثة أرباع البلاد لمدة ستين عاما مقابل حصول الشاه على ٢٠ ألف جنيه نقدا، ٢٠ ألف جنيه أخرى قيمة حصته بالأسهم، بالإضافة إلى ١٦٪ من صافى الأرباح السنوية فى لفظ غامض ظل مثار جدل وصراع وضاعت معه كثير من الحقوق.

فى ٣٠ أبريل عام ١٩٥١ أعلن الدكتور «محمد مصدق» رئيس وزراء إيران تأميم البترول فى إيران، ووافق البرلمان على قانون التأميم، وصدق عليه الشاه فى اليوم التالى ونص القانون على أن تشكل لجنة من الشيوخ والنواب لعزل «شركة الزيت الإنجليزية الفارسية»، ومراجعة حسابات الشركة، وارتفع شعار «الدخل كله الناتج من الزيت وإنتاجه حق للشعب الفارسى بغير منازع».

وجاء ذلك كنهاية لمرحلة فشلت فيها كافة المفاوضات الطويلة مع الشركة الإنجليزية الفارسية أثر القانون الذى سبق للحكومة الإيرانية إصدارة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ لدراسة ثروة البلاد من البترول لإعداد القوانين اللازمة لاستغلاله تجاريا، وقد تضمن القانون تعبيرًا حمل فى ذاته صيحة التهديد إلى الشركة التى جثمت على مقدرات البلاد حوالى خمسين عاما، ولم تأخذها مأخذ الجدية إذ جاء به : «**على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التى حدثت**

---

(١) قيل عن امتياز (وليم دارسى) أنه أغرب امتياز من نوعه فى الأزمنة الحديثة ، وقد منحه شاه إيران (مظفر الدين) إلى المغامر الثرى الإنجليزى (وليم نوكس دارسى) William Knox Darcy الذى قيل عنه إنه مؤسس صناعة البترول بالشرق الأوسط وذلك فى ٢٨ مايو ١٩٠١ ، وقد تفجر الزيت على مقربة من الحدود التركية فى ٢٨ يونيو ١٩٠٨ . وفى أبريل ١٩٠٩ تأسست شركة لاستثمار هذا المورد باسم شركة الزيت الانجليزية الفارسية (Anglo - Persian Oil Co.) برأس مال إنجليزى قدره مليونان من الجنيهات وقد كانت هناك تغيرات وتطورات كثيرة لهذه الشركة على يد الإنجليز والفرنسيين والألمان والأمريكان وظلت مطمعًا بجذب المستعمرين . شهدت فصولها إيران خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وبما وقع عليها الكثير من الغبن تفجر على يد الدكتور محمد مصدق عام ١٩٥١ بإعلان التأميم .

فيها الإضرار بحقوق إيران فى مواردها التى تحت الأرض وغيرها وخصوصًا فيما يتعلق بمسألة الزيت فى الجزء الجنوبى من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية الكاملة».

وحين عرض على البرلمان نتائج تلك المفاوضات، لم يتمكن المجلس من الموافقة عليها بسبب موقف المعارضة برئاسة الدكتور «محمد مصدق» وشكلت لجنة برئاسته وتقدمت باقتراح بتأميم صناعة الزيت فى جميع أرجاء البلاد وأقر البرلمان بمجلسيه هذا الطلب، وسرعان ما تبوأ مصدق رئاسة الحكومة حيث صدر فى ٣٠ أبريل ١٩٥١ قانون التأميم[١].

ولعل ما جاء فى رسالته الدكتور «محمد مصدق» إلى مستر «تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا بخصوص التأميم، شارحًا له تمامًا الدافع فى قوله «**إن الدافع على التأميم هو الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية، ذلك أنه خلال المدة التى تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقا للنظر فى حقوق الشعب الإيرانى ومراعاتها، حتى طبقا لامتياز (دراسى) واتفاق ١٩٢٣ غير المشروع».**

وخلال أربعين عاما (١٩١١ - ١٩٥١) تسلمت إيران مبلغ ١١٣ مليون جنيه إسترلينى كمدفوعات[٢]، فى حين أن الحكومة البريطانية تسلمت فى نفس الفترة حوالى ٢٥٠ مليونا كضرائب من الشركة والشركات المتفرعة منها، هذا بخلاف ما كانت تحصل عليه كفوائد وأرباح بوصفها مالكة للقسم الأكبر من أسهم الشركة.

ولقد ظلت المسألة مطروحة أكثر من عامين فى وساطات ومباحثات ومقترحات من جانب الرئيس ترومان والمستر تشرشل وتدخل فيها البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، وساد نظرة الأمريكان والإنجليز[٣] للموضوع على

---

(١) إمبراطورية البترول «هارفى أوكونر» المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر عام ١٩٥٩ (تعريب السيدة نجدة هاجر والسيد سعيد الغز) وفيه استعراض تفصيلى لقصة تأميم البترول الإيرانى ودوافعه ونتائجه.

(٢) بترول المسلمين ومخططات الغاصبين د. عيسى عبده - دار المعارف ١٩٨٣.

(٣) وهو الوضع المشابه الذى قادت فيه الدولتان (ممثلا فى الاحتكار الدولى للبترول) مجابهة الرئيس كارديناس فى تجربته لتأميم البترول فى المكسيك عام ١٩٣٨.

أن نظام مصدق سوف ينهار من الداخل عندما تسوء الأحوال المالية وتعجز حكومته عن القيام بمهامها المالية والإنشائية.

وفى إصرار من جانب الدكتور «مصدق» على موقفه، جاء الحل الحاسم بالإطاحة بحكومته بحدوث الانقلاب على أيدى الجنرال «زاهدى» حيث تول الوزارة وصدر الحكم على الدكتور «مصدق» بالسجن ثلاث سنوات.

وفى رأينا أن موضوع التأميم لا مجال له فى عالمنا اليوم، فهو وليد القهر والاستغلال، وفى عالمنا المعاصر أصبح الأمر مزيدا من الانفتاح على العالم بمنطق المصالح المشتركة وفى حضور من العدل، بل وبمزيد من الفهم والمشاركة من جانب نصف الكرة الشمالى فى وجوب أن يكون الأمر دائما لصالح المزيد من التنمية لشعوب نصف الكرة الجنوبى، وليكن مساهمة جزئية فيما لحق بها من استغلال واستثمار لمواردها، عبر قرن كامل ساعد فى اتساع الفجوة.

حين انتهيت من كتابة مرحلة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١) فى مؤلفى هذا، وكخاتمة، تسابقت الحروف لتضع نص الكلمات وترابطت هى الأخرى لتصنع مقولة واحدة:

«إنه عقد طويل... قليل الثمار».

وبلا خيار، أحسست أننى مدفوع للرد دفاعًا عن مصر والإنسان المصرى كما نؤمن به، ومن هنا جاء الاستطراد والخوض فى أحداث التاريخ المصاحبة، فى محاولة لتبيان الظروف والأوضاع المؤثرة خلال هذه الحقبة ولسان حالى يقول.. لا تظلموا مصر.

وحين شرعت لبداية الكتابة فى المسألة البترولية التى تخص الجزء التالى من هذا المؤلف وهو «مرحلة الإعداد» (١٩٥٢ - ١٩٧٠)، أود أن أسجل أنه كان يتعذر معى كيف تكون البداية، وكنت أجد نفسى أعود للقراءة للمؤرخ الراحل الجليل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى لمؤلفه «مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢» فى موسوعته الشهيرة التى أرخ فيها لتاريخ مصر القومى.

لتتلاحق الأحداث بمصر وهى تحت الاحتلال بتدمير كفر أحمد عبده فى السبت ٨ ديسمبر ١٩٥١، أو مجزرة الإسماعيلية الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢، وحريق القاهرة فى صباح اليوم التالى ٢٦ يناير ١٩٥٢،.. وتعاقب على البلاد أربع وزارات فى الفترة من الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتى صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حين قامت الثورة.

.. إننى من جيل الثورة، ولا أعرف لماذا ينتابنى الشعور كثيرًا أننى مندفع لها فى تحيز دائم، ساعد على ذلك سنوات الدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الستينات، ومع جموع من شعوب مختلفة بعضها يحمل العداء. ولكن الأيام مضت.. ولتثبت لى أن التحيز كان فى غيبة من الاندفاع وحضور من العقلانية.

*****